

الفصل الثالث:

مسار التنمية السياسية والبيروقراطية في ظل
التجربة الديمقراطية (١٩٨٩ - 1992)

المبحث الأول: عوامل إخفاق بيروقراطية الدولة و تفاقم
أزمة التنمية السياسية في الجزائر
المبحث الثاني: آليات التغيير السياسي: الإصلاحات
كآلية للتكيف

المبحث الثالث: الانتخابات المحلية والتشريعية (1991 -
1990)

المبحث الرابع: توقيف المسار الانتخابي وانعكاساته على
مسار التنمية السياسية
المبحث الخامس: العوامل المقيدة لإصلاح بيروقراطية
الإدارة
أثرها على مسار التنمية السياسية في الجزائر

الفصل الثالث:

مسار التنمية السياسية والبيروقراطية في ظل

التجربة الديمقراطية (1989-1992):

لما كانت قيم و فلسفة وسلوك جهاز بيروقراطية الدولة في الجزائر مرتبط أشد الارتباط بمؤثرات البيئة الاجتماعية، والإقتصادية، والثقافية ، والسياسية السائدة. فإني قمت في المبحث الأول بدراسة أهم هذه المؤثرات البيئية التي تفتح لنا المجال لمعرفة أسباب تعاظم و توسعسلطة بيروقراطية الدولة من جهة، وكذا معرفة أسباب تعثر عملية التنمية السياسية في ظل التجربة الديمقراطية في الجزائر من جهة ثانية. وفي المبحث الثاني إلى آليات التغيير السياسي المتمثلة في إقرار الإصلاحات السياسية، والإدارية ، والاقتصادية التي يرجع سبب إقرارها إلى أحداث أكتوبر 1988.

أما في المبحث الثالث فقد قمت بدراسة أهم التغيرات التي نص عليها قانون الانتخابات، إضافة إلى التعرف على التجربة الإنتخابية التعددية (المحلية ، و التشريعية) في الجزائر والتي تعد المحك الأساسي ، و الحقل التطبيقي للحكم على مدى تقبل بيروقراطية الدولة الطرف الآخر للمشاركة في الحكم ، و بالتالي إدراك: هل تعكس فعلا رغبة أكيدة في الإنفتاح على المجتمع المدني، وبالتالي تحقيق هدف من أهداف التنمية السياسية[المشاركة الشعبية]، أم محاولة لإحتواء هذه التجربة السياسية وتكييفها مع مصالح النخبة الحاكمة ؟

وفي المبحث الرابع أحاول أن أوضح كيف تفاقمت أزمتا التنمية السياسية بعد وقف المسار الإنتخابي، وانعكاسات هذا القرار السياسي على مسار التنمية السياسية، مع إبراز دور البيروقراطية (العسكرية و المدنية) التي تعد محور النظام السياسي الجزائري في الممارسة السياسية. هذا ما يدفعنا إلى الإجابة على إشكالية : كيف يمكن إرساء أهداف التنمية السياسية بقيادة بيروقراطية تحمل في ثقافتها وذهنيتها وسلوكها ثقافة وسلوك بيروقراطية الدولة التسلطية، أي كيف يمكن بناء مجتمعا على

أسس ديمقراطية بقيادات هي أصلا لا تؤمن بالتنمية والتجديد السياسي الذي تراه خطرا يهدد مصالحها السياسية والاقتصادية المكتسبة ؟ وفي المبحث الخامس والأخير سأحاول ضبط أهم العوامل المقيدة لإصلاح بيروقراطية الإدارة وأثرها على عملية التنمية السياسية، هذا الأثر الذي يبرز بالسلب على قوة عملية الإصلاح وأهدافه السياسية والإدارية والاجتماعية ، التي تقوم على عملية ترسيخ تقاليد سياسية وإدارية جديدة و معاصرة تتماشى ومقومات التنمية السياسية التي ترمي بدورها إلى إقامة بناء سياسي فعال ودائم، يسعى من خلاله النظام لتحقيق التنمية الشاملة وتلبية المطالب المتنوعة للمواطنين ، و تحقيق مبادئ وأسس الحكم الصالح.

المبحث الأول:

عوامل إخفاق بيروقراطية الدولة و تفاقم أزمة التنمية السياسية في الجزائر:

صحيح أن البيروقراطية في النظام السياسي الجزائري أقوى نسبيا من الأحزاب والهيئات والجماعات السياسية. ولكن هذا لا يعني بطبيعة الحال أن البيروقراطية تقوم بأداء أعمالها دون عيب أو قصور كامن فيها ، وإن كان اللوم لا يقع على عاتق البيروقراطيين وحدهم. وذلك نظرا إلى أن كثيرا من هذه العيوب تُعزى أساسا إلى ضعف الأداء الاقتصادي والاجتماعي ، هذا إضافة إلى عدم الاستقرار السياسي و ضالة الفعاليات السياسية. ومن ثم كان من الطبيعي أن يكون عدم توفر بيئة إجتماعية ، واقتصادية، وسياسية أثر على القرارات التي تتخذها بيروقراطية الإدارة. يقول الأستاذ "دونالد بلاكمر" Donald Blackmer " في هذا الصدد: "إن عدم وضوح السياسة وعدم إستقرارها غالبا ما يجد صدها في محيط البيروقراطية من ناحية عدم الفعالية في الأداء والشلل في إتخاذ القرارات"⁽¹⁾.

1- Max F. Milikan , Donald L.M. Blackmer (editors) , The emerging nations : their growth and united states policy , Boston : little brown , 1961 , p 68 .

ولما كانت قيم و فلسفة و سلوك جهاز بيروقراطية الدولة في الجزائر مرتبط أشد الارتباط بمؤثرات البيئة الإجتماعية، والإقتصادية ، والثقافية، والسياسية السائدة. فإن دراسة هذه المؤثرات تفتح لنا المجال لمعرفة أسباب تعاضم و توسعسلطة بيروقراطية الدولة من جهة، وكذا معرفة أسباب تعثر عملية التنمية السياسية في ظل التجربة الديمقراطية في الجزائر من جهة ثانية. و يمكن دراسة هذه المؤثرات كالاتي:

أولاً: المؤثرات الإجتماعية:

لقد عرفت الجزائر خلال فترة الثمانينيات وضعاً اجتماعياً معقداً ، و يبرز هذا التعقيد في النقاط التالية:

أ) الإرتفاع المحسوس في نسبة النمو السكاني، فإذا كانت الحركة الديموغرافية أثناء الحقبة الإستعمارية تتميز بإرتفاع نسبة الوفيات بسبب سوء الظروف المعيشية للسكان، والإبادات الجماعية التي هددت بإنقراض العنصر الإنساني الجزائري، بعد أن أصبحت الولادات فيما بين 1865-1866 أقل من الوفيات ⁽¹⁾ ، فإن بعد الإستقلال، حدث تغير في الحركة السكانية، إذ ارتفعت نسبة الولادات وانخفضت نسبة الوفيات نتيجة تحسن الظروف المعيشية والصحية للسكان. فحسب التقديرات الرسمية لسنة 1985، بلغت نسبة النمو الديموغرافي إلى 3.2% وهي أعلى النسب في العالم، أي بزيادة تقدر 800 ألف نسمة سنوياً، وذلك ما إنعكس سلباً على مستوى المعيشة و الظروف الإجتماعية للمواطنين عموماً في ظل الأزمة الإقتصادية، على الرغم من سياسات التوعية التي قامت

١- أنظر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التخطيط، المخطط الخماسي الثاني 1985-1989 تقرير عام، الجزائر: وزارة التخطيط 1985، ص 05.

بها الدولة^(١)، للتحسيس بسلبيات النمو السكاني المرتفع أمام عجز ميزانية الدولة عن تلبية كل احتياجات المواطنين.

فبالنسبة للتوازن بين النمو السكاني و الاقتصادي، تشير الإحصائيات إلى أن سوق الشغل عرف ارتفاعا معتبرا في الطلبات، في الوقت الذي يوجد فيه إنخفاض محسوس في مناصب الشغل الجديدة المعروضة، فقد قدر عدد المناصب خارج القطاع الفلاحي من سنة ١٩٧٩ إلى 1986 بحوالي 868 ألف منصب شغل، أي ما يعادل 124 ألف منصب شغل سنويا، وأصبح يقدر سنة 1986 بـ 200 ألف منصب شغل سنويا على الأقل^(٢).

(ب) - إرتفاع نسبة البطالة بين مختلف الفئات الاجتماعية، حيث شملت أكثر من مليون ونصف مليون مواطن، أغليبيتهم من الشباب. هذه الظاهرة لم تقتصر فقط على الأشخاص غير المؤهلين، بل تعدت تدريجيا إلى أصحاب الشهادات، منهم حسب تقدير مخطط عمل حكومة " بلعيد عبد السلام " 200 ألف حامل لشهادات جامعية و ٥٥ ألف تقني سامي^(٣). الأمر الذي أدى إلى هجرة الإطارات العليا إلى مختلف الدول المتقدمة بعد أن أنفقت عليهم الجزائر أموالا طائلة.

(ج) - إنتشار ظاهرة الأمية، على الرغم من السياسة التعليمية التي انتهجتها الحكومات المتعاقبة منذ الاستقلال، والقائمة على مجانية

١- قد شرع في تطبيق الإجراءات التحسيسية الأولى سنة 1966، حيث أعد تحقيقا حول تباعد الولادات، كما أعد برنامج وطني للتنظيم العائلي في سنة 1974 ، ليبدأ تطبيقه بعد ستة سنوات، عندما أدرجت مسألة النمو السكاني في المخططات التنموية في بداية الثمانينات. أنظر: شبلي فوضيل، " أزمة الثقة بين الحاكم و المحكوم "، المرجع السابق الذكر، ص 72-73.

2 - situation de l'emploi en 1986 , les collections statistiques, Alger : O.N.S, N°5,P12.

٣. يومية المساء، العدد 2164، الصادرة بتاريخ (1992/09/21).

و إلزامية التعليم، حيث تشير إحصائيات 1989 أن عدد الأميين وصل إلى نسبة 32.7 % أي حوالي 7.5 مليون أمي، مع الأخذ بعين الاعتبار كل المعطيات الأخرى والمتمثلة في أن الأمية كما تنتشر في الأرياف أكثر منها في المدن ^(١). وهي تمس جميع فئات العمر دون إستثناء

والجدول التالي يبين تفشي الأمية في مختلف فئات العمر حسب حصائيات ١٩٨٧ ^(٢).

كما أن تفشي الأمية عند الإناث يعتبر أكثر منها عند الذكور.

فئات العمر	العدد الإجمالي لكل فئة	عدد الأميين	نسبة الأميين
١٠ - ١٤	2.851 . 210	389.023	% 13,64
١٥ - ١٩	2.473.330	516.983	% 20,90
٢٠ - ٢٤	2 . 202.670	683.474	% 31,93
٢٥ - ٢٩	1.647.750	694.783	% 42,17
٣٠ - ٣٤	1.381.270	681.292	% 49,32
٣٥ - ٣٩	1.033.290	595.186	% 57,60
المجموع	11.596.520	3.560.747	

والجدول التالي يشير إلى إحصائيات 1989 التي تبين تطور حجم الأمية بالنسبة لتطور تعداد السكان خلال الفترة الممتدة ما بين ١٩٦٦ - ١٩٨٩ ^(٣).

١. "الأمية في الجزائر"، يومية الخبر، العدد 1270، الصادرة بتاريخ 1999/01/04، ص ٦.

٢. "الأمية في الجزائر"، يومية الخبر، العدد 1270، الصادرة بتاريخ 1999/01/04، ص ٦.

٣. نفس المصدر السابق، ص ٦.

لقد كانت المظاهر السلبية للبيروقراطية خاصة سوء التسيير أثر

السنة	ذكور	إناث	المجموع
١٩٦٦	2.479.000	3.406.000	5.885.000
النسبة	% 62,3	% 74,4	% 74,6
١٩٨٩	2.870.000	4.631.000	7.411.000
النسبة	% 31,8	% 53,8	% 42,7

واضح على الصعيد الاجتماعي، إذ أدى إلى تزايد تركيز العائدات بكثرة لصالح أقلية إستفادت من سياسة النظام في فترة الثمانينات. هذه الثروة لم تكن عن طريق التراكم المنتج خلال فترة طويلة، بل في وقت قصير نتيجة التهرب من الضرائب و التهريب و الإختلاس، كما سنّت قوانين و أتخذت إجراءات لم تكن في صالح الفئات الفقيرة وإنما زادت في غنى الأقلية المحظوظة، من بين هذه القوانين مثلا قانون بيع أملاك الدولة بالدينار الرمزي. كما أن بفعل التناقض الصارخ بين الخطاب السياسي الواعد و الوضع المعيشي اليومي للمواطن الذي أخذ اتجاه النزول، أدى بالمواطن إلى شعوره بالإقصاء والظلم الاجتماعي وعدم الإطمئنان إلى كل ما يرمز إلى الدولة.

ثانيا: المؤثرات الاقتصادية:

على الرغم من أن الجزائر دولة بترولية و تزخر بمواد أخرى للثروة، إلا أنها تعرف أزمة اقتصادية حادة مست مختلف الميادين الاقتصادية، والاجتماعية، وحتى الثقافية. فمنذ تدني أسعار البترول في النصف الأول من الثمانينات، والبلاد تشهد تدهورا اقتصاديا واجتماعيا ملحوظا، ولقد كان لهذا الوضع الصعب انعكاسات سلبية على تسيير وإدارة الاقتصاد الوطني، إذ أصبحت الدولة الجزائرية عاجزة عن التحكم في التسيير للأنشطة الاقتصادية، الأمر الذي أدى إلى تراجع الناتج القومي من 59.927 مليون دولار سنة 1986 إلى 52.258 مليون دولار في عام 1988 أي بمعدل وصل إلى 15 في المائة في سنة واحدة. كما سجل الحساب الجاري عجزا في سنة 1988 بلغ 772 مليون دولار، في حين

وصلت نسبة انكماش الواردات فيما بين 1986 و 1988 إلى 18.48 في المائة ، ولا شك أن انخفاض قيمة الصادرات الجزائرية من المحروقات مسؤول إلى حد بعيد عن ذلك. فلقد تراجعت هذه القيمة من 15.581 مليون دولار في سنة 1985 ثم إلى 8.773 مليون دولار في سنة 1988⁽¹⁾. ولكن خدمة المديونية الخارجية كان لها بدورها نصيبا من المسؤولية عن هذا الانكماش. وكان طبيعيا بالتالي أن يؤدي الانكماش في الواردات إلى ندرة السلع الغذائية و إلى تباطؤ النشاط الاقتصادي، و إلى ارتفاع نسبة التضخم.

وقد زاد الموقف تعقيدا إثر تجاهل السياسة الاقتصادية لأهمية الفلاحة و دورها الهام في التنمية، إذ انخفضت نسبة الإنتاج الفلاحي من 6.8% سنة 1987، لتصل سنة 1988 إلى حد سلبي قدره 5.1%⁽²⁾.

ونتيجة لإقصاء بيروقراطية الدولة للعمال من المشاركة الفعلية في إدارة الاقتصاد وحرمانهم من حقوقهم الأساسية (النقابية و حق الإضراب)، جعل العمال غير مباليين بمطالب الدولة المتعلقة بزيادة الإنتاج⁽³⁾، نتيجة ذلك برزت ظاهرة الغيابات غير القانونية، و احتقار العمل، كعامل جوهري في تحقيق الإنتاج. و هذه الظاهرة السلبية مرتبطة بعدة عوامل من بينها:

- ١ - إحتقار العمل، و خاصة العمل اليدوي، إلى جانب التمييز بين العمل الفكري و العمل اليدوي.
- ٢ - إنتشار القيم السلبية في الوسط الإداري و العمالي، كالرشوة، و التبذير، و التحايل على القوانين.

١. إبراهيم عوض، الأزمة الاقتصادية، و التطور الديمقراطي، في: نيفين عبد المنعم مسعد، و آخرون، التحولات الديمقراطية في الوطن العربي، القاهرة: مركز البحوث و الدراسات السياسية جامعة القاهرة، 1993، ص ٢٢٣.

٢. عمر فرحاتي، "إشكالية الديمقراطية في الجزائر"، (رسالة ماجستير، معهد العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 1993)، ص 56.

3-Mohamed mebtoul , discipline d'usine : productivité et société en
Algerie, Alger : O.P.U. , 1986 ,p 66 – 67.

٣ - الظروف الاقتصادية، والاجتماعية و الثقافية التي يتخبط فيها العامل.

٤ - تغييب السياسة التحفيزية للعمال، و سواء المادية أو المعنوية أو كلاهما معا.

ونتيجة لسوء التخطيط وعدم وجود سياسة تنموية ناجعة تأخذ بعين الاعتبار كل القطاعات الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، وسوء التسيير في الإمكانيات والموارد المتاحة، مع الاعتماد على سياسات إقتصادية غريبة (سياسة الصناعة المصنعة) والاعتماد على التكنولوجيا غير الملائمة، إلى جانب الانخفاض في أسعار البترول والغاز، وتقلبات أسعار صرف الدولار، وإرتفاع قيمة الواردات وأسعار الفائدة العالمية. إزاء ذلك لم تجد الحكومة الجزائرية مفرا من التوقيع على إتفاق مجحف لإعادة جدولة ديونها، و الشروط القاسية التي وضعها صندوق النقد الدولي لإتمام الجدولة، و التي تتمثل في تخفيض قيمة الدينار الجزائري بنسبة 50 % في المرحلة الأولى ويليه تخفيض آخر بعد 18 شهرا، كمرحلة أولى و إغلاقها في مرحلة ثانية، و تجميد الأجور.

كل هذه التناقضات جعلت الحكومة الجزائرية في موقف أكثر تعقيدا، إذ زادت في إتساع الفجوة بين الحاكم والمحكوم، وتراكمت مشاكل الفئات المحرومة، الأمر الذي صعب على الحكومة أن تحقق القدر الكاف من السلم الإجتماعي.

ثالثا: المؤثرات الثقافية:

لقد ارتبطت إشكالية الثقافة في الجزائر، ارتباطا وثيقا بأزمة بيروقراطية الدولة وشرعيتها، بحيث تعتبر عاملا مباشرا في تفاقم أزمة الهوية والشرعية السياسية. وترجع جذور أزمة الهوية إلى السياسة المتبعة من قبل الاستعمار الفرنسي، الذي حاول أن يحطم مقومات الشعب الحضارية، فبدأ بمحاربة اللغة العربية وإدخال اللغة الفرنسية في الإدارة وعلى جميع المستويات. محاولا من منطلق النزعة التمدينية المزعومة لفرنسا الجمهورية قطع الثقافة الجزائرية وإخراجها من حركة التاريخ، فالإستعمار الفرنسي لم ينهب الأرض ويخرب العمران فقط، بل إنتهك الحرمات و تلاعب بالأرواح والعقول، ولم يعمل على رقي الحضارة بقدر ما عمل على تخريبها، و في هذا الصدد يقول الأستاذ "مصطفى

الأشرف": "... الثمن الكارثي الذي دفعه المجتمع الجزائري خلال الحقبة الإستعمارية في عمليات انحلال و تفكك البنى الثقافية المرتبطة بالمجتمع الزراعي، هكذا أضاع المجتمع وسائله ومستلزماته الضرورية ولم يستطع تعويضها ببنى حديثة، تشتت ثقافي، انقطعت عن رسم سياستها السوسيو تاريخية"⁽¹⁾.

وعلى الرغم من التجارب التربوية المتعاقبة بعد الاستقلال للحد من التبعية الثقافي، وتبني مسألة استرجاع الثقافة الوطنية، و إعطاء أهمية كبيرة لنشر التعليم و تطويره على أساس ديموقراطي ومجاني وإلزامي، والتأكيد على ضرورة تعريب الإدارة على جميع المستويات، فإن ما تم إنجازه في الواقع، كان أقل بكثير مما كان متوقعا.

ومن الممكن إيعاز إخفاق هذه التجارب والتوجهات الثقافية من جهة إلى توجه النخبة البيروقراطية إلى التنمية والتغيير إنطلاقا من التصور التغريبي المتعارض مع إرادة الجماهير في الوفاء للمبادئ الوطنية و الحضارية⁽²⁾، ومن جهة أخرى إلى استمرار الصراع الثقافي و الإيديولوجي بين فئتين ، الأولى تتقن اللغة الفرنسية و تجهل اللغة العربية، هذه الفئة تسيطر على مؤسسات الدولة والمراكز القيادية، تتميز بشخصية اغترابية مرتبطة بالثقافة الفرنسية و الحضارة الغربية باعتبارها معيار التمدن واختصار الطريق إلى التنمية و الحداثة. وإذا كانت هذه الفئة أكثر حظا في التوظيف و تولي المناصب العليا في أجهزة الدولة، فإن الفئة الثانية ذات التعليم المعرب، على الرغم من أنها تمثل

1- Mustapha Iachraf , L'Algerie : nation et société , Paris : société nationale d'édition et de la diffusion , 1976 , p 331 .

٢ . يبدو لي أن المسار التنموي متعارضا مع إستعمال اللغة العربية في بلد عان ويعاني نقصا في الإطارات التقنية نتيجة الإرث الإستعماري، وضعف ملحوظ في توفير شروط تثقيف عصرية بلغة عربية، فإذا كانت الثقافة العربية ضرورية لتحديد الهوية الثقافية فإنها ذات مردودية إقتصادية وتقنية ضعيفة في مجالات التنمية و التطوير، والتصنيع، ونقل التقانة، وهذا بسبب النخب البيروقراطية الحاكمة المتغربة، لا بسبب التعريب الذي فرض ذاته في بلدان عربية عديدة منها سوريا والأردن و العراق وغيرها.

الأغلبية، إلا أنها تعيش إغترابا وتهميشا من طرف الطبقة الحاكمة^(١)، تتميز هذه الفئة بتمسكها بذاتها التاريخية والحضارية، و تصارع الإغتراب والذوبان في الآخر، استنادا إلى اختلاف الغرب وتمييزه فكرا و قيما عن الخصوصية المحلية الجزائرية العربية الإسلامية.

فعلى الرغم من الشرعية التي أعطيت لعملية التعريب، فإن فئة المعربين من خريجي الجامعات يعانون العنصرية في التوظيف، وفي هذا السياق يقول الكاتب الإنجليزي " هـ. روبرت (H.Roberts) " ... إن الإحباط الذي أصاب المعربين هو نتيجة لفشل السياسة العامة للدولة الذي أحدث انقساماً خطيراً وكبيراً داخل المجتمع الجزائري ، فالنسبة العالية من المعربين تنتمي إلى أصول ريفية، و هي الفئة التي كانت أقل تأثراً بالثقافة الفرنسية خلال فترة الاستعمار، كما أنها كانت أكثر تضرراً من هذا الأخير خلال الثورة التحريرية^(٢) .

كما أن من المسائل المرتبطة بالمشكلة الثقافية و الهوية، هي مسألة تشجيع اللهجات المحلية، وظهور مطلب الثقافة الأمازيغية بشكل واضح مع بداية الثمانينات، في محاولة لفرض نفسه إلى حد المعارضة العلنية للنظام و مواجهته (أحداث الربيع الأمازيغي) .

في هذا الإطار، يبرز لنا فشل النظام السياسي في تنمية وحدة ثقافية، فعوض أن يحل مسألة التبعية و الصراع الثقافي وما ينجر عنها من أزمات (أزمة الهوية و الشرعية) عمل على تغذية هذا الصراع الثقافي والفكروي بين الأجيال، وذلك من خلال إتباع سياسات ثقافية وتعليمية متغربة تنفي الخصوصيات المحلية. إلى جانب تغذية الطابع الصراعى للمجتمع المتميز ببنى قديمة تعتمد على علاقات القرابة ، والجهوية، والزبائنية، والعشائرية، هذا إلى جانب الرؤى التغريبية التي تحاول القفز على الواقع الحضاري للشعب. وجميع هذه الظواهر تكبح

١. علي الكنز، حول الأزمة، خمسة دراسات في الجزائر والعالم العربي، الجزائر: دار يوشان للنشر، 1990، ص 21-22

2-Hungh Roberts, « Radical Islamisme and the Dilimma of Algerian Nationalism », third world Quarterly, vol.10, n° 2, 1988, PP566-567

من صيرورة بعث ونمو ثقافة أصيلة ومتجددة، وبالتالي إحداث التغيير من أجل التنمية، كما تمنع من ظهور نخب بيروقراطية إدارية وسياسية وفكرية متمرنة على الممارسة السياسية التأسيسية الخاضعة لضوابط موضوعية تحددها المصالح العامة للمجتمع والدولة وليس مصالح فئوية ظرفية، هذا يؤدي لخلق نظام تملأه عناصر مرتشية ويندفع النظام لمصادرة مختلف الحريات وينتهي الأمر باستخدام العنف الرمزي أو المادي للحفاظ على الوضع القائم.

بالإضافة إلى ذلك هناك وجود نوع من الإختلال في المنظومة القيمية داخل المجتمع حيث نجد:

(١) - إتساع فجوة التفاوت بين الشرائح والفئات الاجتماعية خصوصا وأن هذا التفاوت يفتقد أسسا مشروعة تبرره ، إذ يقوم التفاوت على مجموعة عناصر تعتبر موضع إحتجاج ومعارضة من قبل الغالبية الفاعلة في المجتمع (أي الفئات العاملة والوسطى) ذلك أنه إرتبط بالتشكل السريع لثروات ضخمة و بطرق غير شرعية كالإختلاس، وتحويل المال العام، نتج عن ذلك رفض مزدوج للتفاوت الاجتماعي من خلال:

أولا: شعور بالظلم، واللامساواة، وعدم تكافؤ الفرص، مهما كانت المسوغات والمبررات الثقافية والفكرية.

ثانيا: قيام ذلك التفاوت على أسس غير مقبولة ثقافيا و غير شرعية قانونيا، الأمر الذي يعني عدم إخضاعه لضوابط مهما كان مصدرها كل ذلك في ظل غياب قواعد تثمن الإمتياز التي من شأنها تمنح ذلك التفاوت مشروعية، بالتالي تظهر قيم العمل، والأداء، والفعالية والكفاءة، وهي عناصر قيمية أساسية لقيام مجتمع مؤسس على الإستغلال العقلاني الرشيد لموارده البشرية و المادية ذلك أن ضخامة هذه الموارد وتنوعها تصبح نقمة بدلا من أن تكون نعمة إذا لم تستغل بطريقة مثلى.

(٢) - ضف إلى ذلك فشل المؤسسات وعجزها عن أداء دورها ووظيفتها بفعالية، بما في ذلك المحيط الأسري والتعليمي، فضلا عن الجمعيات المهنية والتضامنية التي عرفت حالة إضطراب وإختلال، وما دامت تلك المؤسسات تساهم بقدر كبير في إنتاج نسق القيم والحفاظ عليه ، فإن حالة الإضطراب التي أصابتها

أثرت بعمق في توازن المجتمع مؤدية إلى فقدان الأطر المرجعية التي تعمل على بلورة نماذج الفعل وأنماط التفاعل و القواعد الضابطة، فالفرد لم يتحرر من شبكة العلاقات التقليدية البالية التي تنفي وجوده المستقل بعيدا عن الأطر التي تحددها تلك العلاقات، كما تتعامل معه مؤسسات الدولة بالمنطق نفسه، أي بإعتباره عضوا في قبيلة أو عشيرة أو طائفة يستمد الفرد قيمته و يحصل على إمتيازات معينة بالنظر إلى موقعه في الجماعة التي ينتمي إليها و موقع تلك الجماعة ذاتها في شبكة العلاقات الزبونية التي تحكم شؤون الدولة وتحدد ميزان القوة الذي يخضع المجتمع له عموما^(١).

رابعاً: المؤثرات الإدارية:

إن الجزائر - كدولة نامية - خضعت إلى فترة طويلة للإستعمار الفرنسي الذي شكل تنظيماً بيروقراطياً يتجاوب مع مصالحه و طموحاته في البقاء الأبدى أو التبعية المطلقة، و بقيت نظم العمل الإداري تلك قائمة وإلى يومنا هذا، كما أن تجارب الأفراد تأثرت بتلك التجربة المتأثرة بمدرسة الشرح على المتون في القانون، و هذا ما طبع بيروقراطية الإدارة الجزائرية بطابع التقيد بالنص القانوني، و غياب المرونة في التركيز على الوظائف، وأهداف التنظيم، وبالتالي رشد وفعالية القرار^(٢). هذا على الرغم من المحاولات التي قام بها النظام السياسي في مرحلة نظام الحزب الواحد من أجل ترشيد الإدارة، و الرفع من فعالية العمل الإداري، من خلال اتخاذ جملة من الإجراءات والإصلاحات الإدارية والتنظيمية، وتدريب وتكوين الموظفين الإداريين، إلا أن النتيجة كانت دائماً محدودة.

١ . زهية إعباسن، " إستراتيجية التغيير لتحقيق التنمية الشاملة والمتوازنة والمستدامة في الجزائر"، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، ٢٠٠٥، ص ١٣٤.

٢ . سرير عبد الله رابح، " عملية صنع القرار و تطبيقاته في الإدارة العامة بالجزائر"، أطروحة دكتوراه الدولة، كلية العلوم السياسية و الإعلام، جامعة الجزائر، ٢٠٠٦، ص ٣٩٩.

فقد تميزت الإدارة الجزائرية منذ الاستقلال بعدة مظاهر سلبية، يمكن حصر أهمها في النقاط التالية:

- ١ - عمق الهوة بين التنظيم الإداري و حاجيات الشعب الأساسية.
- ٢- تهرب القيادة الإدارية من المسؤولية، وتدني روح الشعور بالواجب وإنعكاس هذه الظاهر السلبية على رشادة القرارات أثناء اتخاذه، وأثناء تنفيذه، وأثناء مراجعته و تقييمه.
- ٤ - تعدد و كثرة الإجراءات التنظيمية،دون وجود قواعد صحيحة تحدد أساليب العمل الإداري الفعال.
- ٥ - الجمود الإداري و ترسيخ دعائم السلطة البيروقراطية التقليدية.
- ٦ - التباطؤ في تغيير العمل الإداري و تقويمه.
- ٧-استفحال ظاهرة الروتين الإداري المؤدي إلى الشعور بالملل و الإحباط،والعزوف عن المشاركة في الإدارة.
- ٨ - تغيب المشاركة الفعلية للأفراد في طرح احتياجاتهم و اهتماماتهم ، مع إهمال الجانب الإنساني في الإدارة الجزائرية.
- ٩ - هجرة الكفاءات بسبب قلة الحوافز، و التشكيك و التقليل من فعالية خبرة و كفاءة الموظف الجزائري ، إضافة إلى تهميش الكوادر المحترفة
- المحترفة و الملتزمة و النزيهة في عملية صنع و اتخاذ القرار .
- ١٠ - يتميز الإصلاح الإداري في الجزائر بأسلوب الإصلاح الجزئي الظرفي
- ، حيث يعتمد على العامل التنظيمي دون مضمون البناء الهيكلي التنظيمي والوظيفي.

- ١١ - إستغلال النفوذ، إذ لا يخفى على عارف بالتنظيم البيروقراطي الجزائري
- أن القادة يصارعون من أجل الحصول على مناصب القيادة لتحقيق أهداف

ذاتية لا غير. وهذا ما أدى كما جاء في مقال الأستاذ سعيد مقدم " إلى
جمع
الثروة بكل الوسائل...، فانتشرت المظاهر غير الأخلاقية
كالرشوة،

والإختلاس، والنهب العلني للمال العام ^(١).
١٢ - استخدام القيادة السياسية للجهاز البيروقراطي كأداة في التحكم
والسيطرة السياسية.

كل هذا أدى إلى إفراز علاقة تنافر بين الدولة و المواطنين، مما أدى
إلى
نشوء أزمة ثقة المواطن في الإدارة، فبدلاً أن تكون البيروقراطية في
الجزائر

جسراً يربط بين الحاكم والمحكوم، أصبحت البيروقراطية في
غياب
الشرعية السياسية جهازاً في يد النخبة الحاكمة، تستخدمه كأداة في
التحكم و السيطرة السياسية.

من هذا، كما يرى البعض أن غضب الجزائريين على النظام موجود
داخل
مشكلة البيروقراطية في الجزائر ^(٢).

خامساً: المؤثرات السياسية:

على الرغم من محاولة بيروقراطية الدولة إدخال إصلاحات
سياسية و
إدارية، منذ الاستقلال إلى غاية 1988، فإن هذه الإصلاحات لم ترقى
إلى

١- سعيد مقدم، " أخلاقيات الوظيفة العمومية "، الجزائر، مجلة الإدارة، المجلد السابع
، العدد الأول، ١٩٩١، ص ١٣.

2- Hungh Roberts, « the Algerian State and the chalange of
democracy », london : Instituteof International affaires, february
1992, P443.

مستوى تنموي يعزز و يدعم من خلاله صلاحيات التخصصية في المؤسسات

السياسية والإدارية، و زيادة المشاركة الشعبية، بقدر ما كانت هذه

الإصلاحات متناقضة و مطامح المواطن في طرح انشغالاته. ويرجع هذا

الإخفاق إلى عدة أسباب أهمها:

- أن الإصلاحات السياسية تركزت حول تغيير هياكل المؤسسات

- الحكومية و التحكم في وسائل الإعلام، في حين كان من المفروض أن يكون محور الإصلاحات السياسية هو تعزيز السلطة التشريعية، لكي تمارس التقييم والرقابة والمحاسبة.

- أن جل الإصلاحات نابعة من قيم صاحب القرار السياسي، و لهذا فان بقاء و دوام الإصلاحات مرتبط ببقاء صاحب القرار السياسي في الحكم، مما يعني تهमيش رجال الاختصاص وجميع الفئات من المشاركة.

- تغيب الحوار بين القيادة والقاعدة في طرح المشكلات، أدى إلى توسيع الفجوة بين عملية اتخاذ القرار ومتطلبات الواقع الجماهيري.

- إن مبادرة الإصلاح و التغيير في أنظمة الحكم كانت تأتي من مستويات قيادية عليا داخل جهاز الدولة، الأمر الذي أدى إلى تكريس المركزية.

- أن الأجهزة البيروقراطية في الدولة تتحول إلى قوة معارضة لأي إصلاح سياسي من شأنه أن يحرمها من الحصول على الامتيازات و المكتسبات أو يقلص من نفوذها في المجتمع.

- تداخل السلطات و المسؤوليات الحزبية و الحكومية إلى درجة أن الأجهزة الحكومية أصبحت محصنة ضد الرقابة والمحاسبة والمساءلة من طرف المجالس الشعبية المنتخبة أو الاستشارية، و نتيجة لهذه الحصانة ضد الرقابة و المساءلة والمحاسبة إستفحل

الفساد^(١). وساد الطابع البيروقراطي لعلاقة الدولة بالمجتمع، و سيطرة الدولة التسلطية عليه، أدت إلى تفاقم الأوضاع، و زعزعة الإستقرار، وهز أسس الشرعية السياسية .

ونتيجة للتحويلات الاجتماعية الكبرى التي تسارعت بفعل إنتشار التعليم، وتزايد متطلبات المعيشة، والنمو السكاني المتزايد، كل هذه التحويلات مجتمعة أدت إلى عدم قدرة المؤسسات السياسية على استيعاب التغير السياسي والاقتصادي والاجتماعي، بمعنى آخر عدم قدرة تكيف المؤسسات السياسية البالية مع الأوضاع والتغيرات الجديدة، وبالتالي إفتقادها لمبررات وجودها^(٢)، الأمر الذي أدى إلى تصدع شرعيتها وافتقادها للتأييد والمساندة من طرف أغلب شرائح المجتمع.

وإن كانت هذه المؤثرات من أهم المتغيرات المساعدة على تفاقم بيروقراطية الدولة وبروز الأزمات التنموية في الجزائر فإن هناك عوامل خارجية ساهمت في تعميق ذلك ، تتمثل في معوقات المحيط الدولي لسياسات التنمية كعامل تدهور قواعد التبادل الدولي (dégradation des termes de l'échange). الأمر الذي حذر منه " سمير أمين " عندما تناول بالتحليل قضية المنافسة و احتياجيت التنمية قائلا: " إن الدول الغربية لا تسعى إلى تكريس المنافسة بل بالعكس تماما، أي إلى اعتماد امتيازات الإحتكار التكنولوجي على حساب احتياجات التنمية "^(٣). فأى تنافسية يمكن أن تقوم في ظل الفجوة بين الدول الصناعية ودول الجنوب؟ هذا إضافة إلى تفشي الفساد والانحراف الواضح في مجالات التنمية والإستثمار، وتردي حالات البحث والتطوير، وخصخصة القطاع العام بأساليب ملتوية تخدم النخبة البيروقراطية المستفيدة من ريع الفساد. كل هذا لن ينقل بلدنا إلى حالة

١ . عماد الشيخ داود، الفساد والإصلاح، دمشق: اتحاد كتاب العرب، ٢٠٠٣، ص ٤٧ .

٢. تتمثل مبررات وجود المؤسسات السياسية، في القدرة على معالجة مشاكل التغير السياسي والاقتصادي والاجتماعي، دون التخلي عن دورها في الرقابة و تعبئة الموارد.

٣. سمير أمين، في مواجهة أزمة عصرنا، القاهرة: سينا للنشر، ١٩٩٧، ص ٦٧ .

أفضل، ولن تسمح بتهيئة بيئة ملائمة لتحقيق التنمية السياسية الشاملة والمستدامة.

والنتيجة الحتمية لذلك قيام المواطنين بالتمرد على السلطة ، والمطالبة بالحقوق والمشاركة الفعلية في صنع القرار، وأحسن دليل على ذلك ما وقع في أحداث 05 أكتوبر 1988، التي أثبتت رفض القاعدة للنظام السياسي المبني على القهر والتسلط، والمفتقد إلى وجود القيادة الرشيدة، والملتزمة بتطبيق واحترام حقوق الإنسان.

ونتيجة لهذه التطورات التي تهدد وبخطورة أكبر مستقبل النظام، قامت السلطة بهدف امتصاص الغضب الجماهيري، بالتفتح على المجتمع المدني، لكن هذا التفتح كان في ظل عدم الاستقرار الاجتماعي بفعل تعدد الأزمة الاقتصادية وتأثيرها الجلي على الحياة الاجتماعية.

المبحث الثاني:

آليات التغيير السياسي:

الإصلاحات كآلية للتكيف:

نظرا للظروف الصعبة التي آلت إليها الجزائر في أواخر الثمانينيات،- كما بينا في المحور السابق - وعدم قدرة نظام الحزب الواحد على ضبطها وتوجيهها اجتماعيا، وسياسيا واقتصاديا، بسبب تدني مستوى أداء وفعالية مؤسساته السياسية العاجزة عن تلبية مطامح الفئات الجديدة وطموحاتها، كان لا بد من تغييرات يقوم بها النظام، توفر الظروف والشروط الملائمة للتطور والإنماء السياسي.

فجاءت الإصلاحات السياسية، والإدارية، والاقتصادية التي يرجع سبب إقرارها إلى أحداث 05 أكتوبر 1988. لكن هل هذه الإصلاحات أدت إلى توفير مناخ تنموي سياسي يسمح بعبور الفجوة بين الحاكم و المحكوم، أم أن هذه الإصلاحات مجرد وسيلة لضمان غاية الاستمرارية و البقاء والتكيف للنظام القائم؟ وهل هذه الإصلاحات أدت إلى تفعيل آليات التغيير السياسي ومن ثمة إرساء أسس دولة ضاربة في الرسوخ و الانتظام والديمومة، تكون على جانب كبير من التصالح مع مجتمعها، متمتعة بنسق ثقافي يخدم المجال العام ويعمل على الحفاظ عليه، وهو ما تفنقده بلدنا التي تعاني من إستشراء الفساد وهيمنة الدائرة الضيقة للبيروقراطية على حد تعبير "ميشال كروزيه"؟

أولاً: الإصلاحات السياسية:

لقد اعتبرت الإصلاحات السياسية التي أعقبت أحداث أكتوبر 1988 في نظر معظم من الدارسين، نقطة تحول في الحياة السياسية الجزائرية، و هذا خلال الانتقال من الأحادية الحزبية إلى مرحلة التعددية، كما أنها أدت إلى ظهور تطورات سياسية واضحة في البناء السياسي العام، إذ أدت إلى أفول نظام الدولة البيروقراطية، و بروز النظام القائم على استقلال المجتمع المدني عن المجتمع السياسي، و الفصل بين السلطات، و إنهاء الدور السياسي للعسكرتارية و لو من الناحية النظرية.

١-المبادرة بالتعديل الجزئي لدستور 1976:

عرفت الجزائر عدة عمليات لتعديل دساتيرها، فقد أوقف العمل بدستور ١٩٦٣ أول دستور للجزائر المستقلة وذلك بموجب الأمر الصادر في ١٠ جويلية ١٩٦٥ ، إثر إنقلاب ١٩ جوان ١٩٦٥، كما تم تعديل دستور ١٩٧٦ ثلاث مرات (١٩٧٩، ١٩٨١، ١٩٨٨) قبل أن يوضع دستور جديد للبلاد سنة ١٩٨٩ . هذا الزخم في عملية المراجعة الدستورية في الجزائر يمكن أن يرد كما ذهب إليه الأستاذ " بيار فرنسوا بنديك " إلى " أن التغيرات الدائمة في الدستور تعكس الصعوبات التي يواجهها الحكام في إيجاد الحلول المقبولة لمشاكل الحكم"، ومن جهة أخرى تكشف عن الرغبة المستمرة في البحث عن عملية تأسيس الدولة على الرغم من الإستقرار الدائم ، فإن التحولات و المراجعات الدستورية تعكس رغبة البحث عن هياكل وإجراءات أكثر ملاءمة للحقائق السوسولوجية والثقافية لكل دولة^(١).

وعليه، فإن بعد أحداث أكتوبر 1988، أعلن رئيس الدولة بتنظيم استفتاء شعبي يوم 03 نوفمبر 1988 للفصل في الإصلاحات التي تنوي السلطة إجرائها على الساحة السياسية، و قد تمت صياغة مشروع التعديل دون مشاركة حزب جبهة التحرير الوطني كطرف في الإصلاح،

١. أنظر : . بوكرا إدريس، "المراجعة الدستورية في الجزائر بين الثبات والتغير"، مجلة المدرسة الوطنية للإدارة، المجلد الثامن، العدد ١، ١٩٩٨، ص ١٦.

حيث لم يعلم أعضاء اللجنة المركزية بتفاصيله إلا يوم صدور بيان رئاسة الجمهورية في 24 أكتوبر 1988^(١).

أهم إصلاح دستوري جاء به مشروع التعديل^(٢) تمثل في خلق منصب رئيس الحكومة الذي يتحدد دوره في التسيير والتنظيم الاقتصادي والاجتماعي، كما حدد المشروع الإصلاحية مسؤولية رئيس الحكومة أمام السلطة التشريعية، ونقل بعض صلاحيات رئيس الجمهورية إلى رئيس الحكومة مع توسيع نطاق السلطة التشريعية، و هذا بهدف إبعاد رئيسالجمهورية عن المواجهة، و جعله لا يتحمل مسؤولية أخطاء التسيير التي تقع فيها الحكومة التي يمكن حلها عند الضرورة.

إضافة إلى ذلك عزز المشروع علاقة رئيس الجمهورية بالشعب، و ذلك من خلال تعديل المادة الخامسة من دستور 1976 حيث أعيد صياغتها بشكل أكثر وضوحا، إذ أشارت الى صلاحيات رئيس الجمهورية، خصوصا فيما يتعلق برجوعه مباشرة إلى الشعب كلما اقتضت الضرورة ذلك.

كما عبر هذا التعديل الدستوري عن السماح للمواطنين بالترشح للمجالس المنتخبة دون إجبارية عضويتهم في الحزب (المادة)120، زيادة على ذلك منح المشروع الاستقلالية للمنظمات الجماهيرية والتنظيمات المهنية عن سيطرة ووصاية الحزب.

إن مشروع التعديل الدستوري، و إن كان يعتبر كخطوة هامة للقيام بمجهود تنموي سياسي يضع حدا للفساد السياسي والابتعاد عن السلطوية و الأفقية في اتخاذ القرارات، فانه لم يشر إطلاقا إلى التعددية

1 - Abdelkader Djeghloul, « la multipartisme à l'Algérienne » Maghreb-Machrek, n° 127, 03 Janv-mars 1990, p 196 .

٢- لمزيد من المعلومات عن التعديل الدستوري لـ 03 نوفمبر 1988 يمكن الرجوع إلى كتاب:

- سعيد بوشعير، المرجع السابق الذكر، ص 184-188.

السياسية، بل أن المؤتمر السادس للحزب عارض إنشاء أحزاب سياسية، و أعتبر أن وقتها لم يحن بعد، إلا أن الرئيس "الشاذلي بن جديد" أكد على أهمية الإصلاحات السياسية الجذرية في إحداث تنمية سياسية و دولة عصرية.

و عليه، قدم الدستور في شكله النهائي على الشعب للتصويت عليه، و تمت الموافقة عليه في 23 فبراير 1989.

٢- دستور 23 فبراير 1989:

إذا كانت الدساتير السابقة تتصف بكونها تنتمي لفئة دساتير البرامج، التي تدعو إلى ضرورة بناء الدولة الاشتراكية، وأهمية بناء حزب طائعي ، فإن دستور 1989 يصنف في خانة دساتير القوانين، يقوم على مبدأ الديمقراطية الليبرالية القائمة على التعددية الحزبية، الفصل بين السلطات، الملكية الخاصة، و يتضح ذلك من السياسات الاقتصادية والاجتماعية لدى الحكومات المتعاقبة بعد إقرار الدستور في 23 فبراير 1989 التي أصبحت تتميز بميولها أكثر نحو الليبرالية.

فما يلفت الإنتباه في دستور 1989، أنه جاء بأسس جديدة تختلف اختلافا جذريا عن الدساتير السابقة، فلأول مرة يأخذ بالديموقراطية القائمة على التعددية السياسية، وبالليبرالية كمنهج اقتصادي، و حقوق أخرى لم تنص عليها الدساتير الأولى (دستور 1963، دستور) 1976 كحق إنشاء الجمعيات، و حق الإضراب، إضافة إلى مبدأ الفصل بين السلطات.

كما نص الدستور على ضمان حقوق المواطنين وحرياتهم الأساسية، إذ جاء في المادة 31 منه بأن الحريات الأساسية وحقوق الإنسان والمواطن مضمونة، على أن تقوم الدولة حسب المادة 36 ضمان عدم انتهاك حرية الإنسان، وتسمح المادة نفسها بحرية الابتكار والإبداع الفني و العلمي، كما نص في المادة 39 بحرية المعتقد وحرية

الرأي، إذ أكدت بأن حريات التعبير وإنشاء الجمعيات والاجتماع مضمونة للمواطنين^(١)، يعني ذلك بداية استقلالية المجتمع المدني وفصله عن الدولة.

كما اعترف دستور 1989 بحق تشكيل الأحزاب السياسية - (أنظر الجدول رقم ٩ الذي يبين الأحزاب السياسية والتنظيمات المعتمدة في الجزائر إلى غاية سنة ١٩٩٢) -، بعد أن كانت المادة 94 مندستور 1976 تنص على نظام الحزب الواحد، حيث جاء في المادة 40 من دستور ١٩٨٩ بأن حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي معترف به، ولا يمكن التذرع بهذا الحق للمساس بالحريات الأساسية، و الوحدة الوطنية، وسلامة التراب الوطني، و مبدأ سيادة الشعب).

ما نلاحظه في هذه المادة الأخيرة أن المشرع لم يذكر صراحة مصطلح الأحزاب التعددية السياسية، إلا أن نص الدستور كان واضحا ، ويعني فتح المجال أمام القوي السياسية و الاعتراف بأهمية المنافسة ، والسماح لجميع الفعاليات السياسية و الاعتراف بأهمية المنافسة، والسماح لجميع الفعاليات السياسية في ممارسة نشاطاتها بكل حرية، وقد جاء تصريح الرئيس " الشاذلي بن جديد": " أن المادة صيغت عن قصد بهذه الطريقة، وذلك للسماح للمجموعات أو الحساسيات السياسية الراغبة في الانضمام إلى حزب جبهة التحرير الوطني بتحقيق ذلك، لكن هذا لايعني غلق الباب أمام إنشاء الأحزاب خارج جبهة التحرير الوطني" (٢).

تدعم هذا التفتح السياسي باتجاه التعددية السياسية بإصدار قانون رقم 89-11 المؤرخ في 05 جويلية 1989 المتعلق بالجمعيات ذات

١. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الداخلية، دستور 1989، الجزائر: وزارة

الداخلية 1989، ص ١٢-13.

2-voir: El Moudjahid, du 30/03/1989 , pp 2-3

الطابع السياسي^(١)، الذي يتضمن مبادئ وأساليب عمل الجمعيات السياسية، حيث نصت المادة الخامسة منه، أنه " لا يجوز للجمعية ذات الطابع السياسي أن تبني تأسيسها أو عملها على أساس ديني فقط، أو على أساس لغوي أو جهوي أو على أساس الانتماء الى جنس أو وضع مهني معين"^(٢). إن القراءة المتأنية لهذه المادة تبين لنا أن المشرع كان يهدف إلى عدم ترك مجال النشاط السياسي مفتوحا للأحزاب الدينية و يقصد بذلك الأحزاب الإسلامية، و لكن أضاف المشرع كلمة - فقط- دلالة على الاعتراف بها شريطة أن لا يقوم نشاطها السياسي ديني محض. كما أقر الدستور الحق النقابي لجميع المواطنين، و سمح بحق الإضراب للاتحاد والمنظمات دون ممارسته في الدفاع الوطني للأمن، أو في جميع الخدمات أو الأعمال العمومية ذات المنفعة العامة، وإلى جانب هذه الحقوق هناك الحق في العمل والتعبير والحق النقابي.

كما أقر دستور 1989 على مبدأ تحييد الجيش عن المجال السياسي، وإنهاء دوره السياسي، وحصره في الدفاع عن وحدة وسلامة التراب الوطني، والمحافظة، على الاستقلال الوطني، وضمان الأمن لجميع المواطنين، حيث أكدت المادة 24 من الدستور أن تنتظم الطاقة الدفاعية للأمة، ودعمها وتطورها، حول الجيش الوطني الشعبي في المحافظة على الاستقلال الوطني، و الدفاع عن السيادة الوطنية، كما يضطلع بالدفاع عن وحدة البلاد، وسلامتها الترابية، و حماية مصالحها البرية والجوية، و مختلف أملاكها البحرية^(٣) كما جاء قانون الجمعيات

١- إن تأخر صدور هذا القانون مقارنة مع صدور دستور 1989، يعكس حسب بعض المحللين إرادة النظام في معرفة وجهات نظر مختلف القوى السياسية و مدى مطالبتها بهذا الحق الدستوري.

٢- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 11/89 المؤرخ في 05 جويلية 1989، المتضمن قانون الجمعيات ذات الطابع السياسي، الجريدة الرسمية، العدد 77، الصادرة بتاريخ 05 جويلية ١٩٨٩.

٣- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1989، المرجع السابق الذكر ، ص 10.

السياسية فيما بعد ليؤكد عدم أحقية انخراط أعضاء الجيش وموظفي مصالح الأمن في أي جمعية ذات طابع سياسي^(١).

على الرغم من التعديل الذي أدخل على مهام ووظائف الجيش، و حصر دوره في حماية مصالح وسلامة الوطن، فإن المؤسسة العسكرية تبقى دائما مؤثرة في المجال السياسي عامة، وفي مسألة التنمية السياسية خاصة^(٢). ويمكن الإستشهاد في هذا المقام بما أجاب به الأستاذ " محمد حربي " ، رغم أن الإجابة تعود إلى ١٩٨٢، حول هذه المسألة حيث قال: إن الجزائر مجتمع عسكري من حيث أن السلطة هي لهؤلاء الذين يمتلكون القوة المباشرة " ^(٣) . لذا لا بد من الإشارة أن الجزائر كبقية معظم بلدان العالم المستضعف لاتزال تركز على العسكريتاريا وتعتبرها القوة التي تعتمد عليها في المقام الأول لبناء الدولة وتنميتها. ولم ينحصر هذا التمجيد للجيش في أوساط ساسة بلدان العالم المستضعف، و إنما تعداه إلى مفكريها و متفقيها، بل وحتى مفكري العالم الغربي، على إعتبار أن الجيش في البلدان النامية هو الذي يمثل قوى التقدم بفضل نزعته الوطنية عكس باقي القوى والأحزاب التي كانت تعاني التمزقات الطائفية

١ . الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الداخلية، مجموعة النصوص التشريعية و التنظيمية المتعلقة بالانتخابات، الجزء الأول، (الجزائر: وزارة الداخلية ، 1995)، ص107.

٢. و ليس غريبا، والحالة هذه، أن نجد تكريسا لهذا التأثير في مختلف النصوص الأساسية التي صاغت الجزائر منذ إستقلالها. والملاحظ أن هذه النصوص قد إحتوت رفضا قاطعا لفكرة الجيش، بمعناه التقليدي، وتأكيدا على فكرة الجيش الشعبي. ولو عدنا إلى الميثاق الوطني الصادر في ١٩٧٦، وإلى ١٩٨٦ ، لوجدنا أن للجيش في الجزائر ثلاث مهمات رئيسية: الدفاع عن سلامة التراب الوطني، الذود عن الثورة الإشتراكية، والمساهمة في تنمية البلاد وبناء مجتمع جديد. وواضح أن المهمة الأولى تقليدية، بينما المهمتان الباقيتان هما عبارة عن إقرار صريح بتأثير الجيش في السياسة.

٣. أنظر استجواب محمد حربي في مجلة . p ، 1982 ، Autrement ، n° 36 ،

، والقبلية، والعرقية^(١)، التي لم يسعى الإستعمار إلى زوالها وإنما عمد إلى تكريسها وفق المنطق الإستعماري. وقد تبين منذ السبعينيات، أن العسكر في العالم الثالث قد خيب كل الآمال. بل كان مصدر فساد النظام وإخفاقه في كل ما ادّعى العمل على تحقيقه، إضافة إلى إهدار حقوق الإنسان، والمعيق الأول والأخطر للتنمية بوجه عام^(٢).

أما فيما يخص مبدأ الفصل بين السلطات (التنفيذية التشريعية ، القضائية)، فإن دستور 1989 قد اعتنقه وهذا لغرضه تجنب تداخل السلطات و الصلاحيات، واحتمال استحواذ سلطة معينة على سلطة أخرى ، وهذا عكس دستور 1976 الذي نص على دمج السلطات، الأمر الذي سمح لرئيس الجمهورية أن يكون محور النظام السياسي، يتولى السلطة التنفيذية وقيادة الحزب ومشاركة المجلس الشعبي الوطني في التشريع طبقا للمادة 153 من الدستور، دون رقابة فعلية.

إن السلطة التنفيذية حسب ما جاء في دستور 1989، أصبحت ثنائية، حيث أقر الدستور تفويض بعض الصلاحيات لرئيس الحكومة حسب المادة 81، مع مراقبة البرلمان لهذا الأخير في تطبيق البرامج الاقتصادية و الاجتماعية، فهو مسؤول مباشر أمام البرلمان، الذي في حالة معارضته لبرنامج الحكومة تستقيل هذه الأخيرة و جوبا، و هذا حسب المادة 77 منه.

1_ Lynette Rummel ، « privatisation and democratisation in Algeria » ,in J. P. ، Entelis and P. C . Naylor,eds ، State and society in Algeria ، Westview Press ، boulder ، colorado ، USA ، 1992 ، p 78

٢. محمد هناد، " النظام السياسي الجزائري : قطيعة أم إستمرار ؟ "، في: عبد الله حمودي ، وعي المجتمع بذاته عن المجتمع المدني في المغرب العربي، الدار البيضاء: دار توبقال للنشر ، ١٩٩٨، ص ٩٥.

لكن الأمر الملاحظ أن رئيس الجمهورية يملك سلطات واسعة، إذ تعكس المادة 74 من الدستور قوة السلطة التنفيذية، من خلال الصلاحيات الواسعة التي منحت لرئيس الجمهورية، التي سمحت له أن يسيطر على الوضع و ينفرد بالإشراف على جميع القرارات الاستراتيجية التي لها صبغة سياسية. هذا إلى جانب وضع الجهاز الإداري في يده و تحت سلطته على الرغم من أن الدستور لا ينص صراحة على أن رئيس الجمهورية هو رئيس الإدارة إلا أنه يستنتج منه هذا الأخيرة تابعة للرئيس ، فإذا كان هو الذي يحدد سياسة الأمة و يقودها وينفذها و يحدد صلاحيات أعضاء الحكومة وهم مسؤولين أمامه، كما أنه يعين الموظفين السامين و يضطلع بتنفيذ القوانين، وأن يشرف على كل الإدارات التابعة للوزراء، وبالتالي هذه الإدارة لا تعمل أبدا خارج إرادته وأوامره نظرا للمهام السياسية والإقتصادية والإجتماعية المسندة للسلطة التنفيذية فأن ذلك يستدعي وجود إدارة قوية و منظمة تحوي وسائل بشرية و مادية تكون قادرة على إنجاز كل المهام المسندة لها.

ومن هنا نخلص إلى أن الجهاز الإداري باعتباره تابعا للمؤسسة التنفيذية فإنه يبقى وسيلة في يد رئيس تلك المؤسسة وهذا ما يمكنه من إحتلال المركز الحاسم في الدولة ، خاصة إذا أضفنا إلى ذلك كونه منتخبا من قبل الشعب، كل ذلك يمنح له وسائل للتأثير على المؤسسات الأخرى و منها السلطة التشريعية التي تظهر لها نوع من الإستقلالية شكليا إلا أنها لا تستطيع الإستغناء لأداء مهامها عن الإستعانة بالجهاز الإداري الذي يترأسه رئيس الجمهورية مما يجعل هذا المنصب هو مفتاح النظام السياسي الذي لا يحدث فيه أمر إلا ويكون وراءه.

أما بشأن الجهاز الثاني في السلطة التنفيذية – رئيس الحكومة –

فصلاحياته محددة في المادة 81، فضلا عن الصلاحيات التي تخوله إياها أحكام أخرى من الدستور، يختار أعضاء حكومته، ويسهر على تنفيذ القوانين و التنظيمات، وهو المسؤول المباشر أمام البرلمان الذي بإمكانه سحب الثقة من الحكومة. كما تنص المادة 71 من الدستور على وجوب استقالة الحكومة في حالة عدم موافقة البرلمان على برنامجها، كما يقدم رئيسها تقريرا سنويا للبرلمان.

إذا، فالحكومة تتمتع دستوريا بصلاحيات و سلطات محددة، و هذا لا يعني أنها مستقلة عن رئيس الجمهورية، بل هي امتداد له، لا اعتبارهما يشكلان السلطة التنفيذية، إلا أن رئيس الجمهورية مع ذلك يشكل هيئة متميزة عن الحكومة - كما سبق الذكر - سواء من حيث تعيينه أو من حيث نظامه السياسي.

أما السلطة التشريعية، التي تعتبر الجهاز السياسي للتعبير عن الإرادة الشعبية والوسيلة الحقيقية لمراقبة ومساءلة ومحاسبة الأجهزة البيروقراطية الحكومية، فإن دستور فبراير 1989 خول لها إعداد القوانين ومناقشتها والتصويت عليها، والرقابة على أعمال الحكومة.

غير أن عند دراسة العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، نجد أن هناك مظاهر تفوق وتدخل الهيئة التنفيذية في مجال اختصاص البرلمان و هذا يظهر بطريقتين هما:

- عن طريق الواقع العملي ، الذي أصبح كعرف سائد ، دون تخويل من الدستور ، و مع ذلك تعطى الحق لنفسها و الحجة الكافية لكي تتصرف و تنهض بهذا التصرف .

- هناك حالات يفترض فيها القانون هذا التدخل للسلطة التنفيذية ومشاركتها للبرلمان في مهامه، وهذا ما نلاحظه من خلال التفسير والتحليل لمجمل المواد القانونية المتعلقة بهذا الموضوع . هذا إضافة أن المؤسس الدستوري حدد المواضيع التي يشرع فيها البرلمان (المادة ١١٥ من الدستور) ، فهو بذلك قيد من سيادة البرلمان التي كان من المفروض أن تكون مطلقة في أي ميدان، و في أي مسألة دون استثناء أو قيد ، لكن بإقراره مشاركة السلطة التنفيذية للبرلمان في اختصاصه فهو بذلك يريد خلق توازن ، لكن بتعدي السلطة التنفيذية على مهام السلطة التشريعية.

ما يجب الإشارة إليه هو أن ما وصل إليه التطور في العلاقة، من خلال الإصلاحات السياسية و التعديلات الدستورية نجد أنه لا يوجد فصل نسبي أو مطلق بين السلطتين التنفيذية و التشريعية، بل بقي الدستور يقيم علاقة على نحو من التداخل، وأن النظام التعددي ترجم العلاقة من الجانب السياسي ، لأن الحكومة تستمد وجودها من الأغلبية البرلمانية التي تمنح لها الشرعية القانونية، وبذلك تتدخل بارتكازها على

الأغلبية البرلمانية «le parlementarisme majoritaire» . وبالتالي فإن ظاهرة توجيه البرلمان من طرف الحكومة هي حقيقة واقعية، وليس أمر مفترض ، لأن الخروج عن هذا يعتبر إسقاط للأغلبية البرلمانية ، و بالتالي يفتح المجال أمام المعارضة لتولي السلطة، وهذا ما يؤثر على الممارسة الواقعية للسلطة التنفيذية و هيبتها على السلطة التشريعية. يبدو حسب فقهاء القانون الدستوري أن ما سبق ذكره مبالغ فيه ، لأنه في حقيقة الأمر لا يوجد فصل بين السلطتين ^(١). وإنما توسيع صلاحيات السلطة التنفيذية على حساب السلطة التشريعية، هذا ما يتنافى و التنمية السياسية التي تهدف إلى تطوير و توسيع صلاحيات المؤسسات المنتخبة، التي تعبر عن إرادة الشعب في اتخاذ القرارات و رسم السياسات. و في هذا الشأن يرى الدكتور "عمار بوحوش": " .. انه كان من المفروض أن تنصب الإصلاحات السياسية في الجزائر على تقوية السلطة التشريعية التي تمثل إرادة الشعب، وتمكينها من ممارسة الرقابة و التقييم و المحاسبة على أعضاء الحكومة و كبار المسؤولين بالدولة. هؤلاء الذين تعودوا - في ظل برلمان ذي سلطة شكلية - على اعتبار الخضوع للغير مسألة فيها إهانة و خدش للكرامة ... " ^(٢).

بالرغم من الإصلاحات السياسية التي تضمنها دستور 1989 ، وإصرار واضعيه على إحداث تغييرات سياسية من شأنها أن تكرس تنمية سياسية و بناء مؤسسات ديمقراطية حقيقية إلا أن هذه الإصلاحات لا تخلو من انتقادات يمكن أن نذكر منها ما يلي:

- إن دستور 1989 كان بمثابة قرار سياسي، لأن صياغته جاءت من طرف الشخصيات السياسية على مستوى رئاسة الجمهورية، دون استشارة الشعب صاحب السيادة، حتى الحكومة حسب تصريح رئيسها

1- Vedel M. , « le problème des rapports de législatif et de l'exécutif » , Revue française de S. P. , 1958 , p 757 .

٢. عمار بوحوش، "الإصلاحات السياسية في الجزائر: واقع و آفاق، " المرجع السابق الذكر، ص 03 .

أذاك لم تساهم في صياغة الإصلاح. ولعل هذا المشكل مطروحا دائما في التقاليد السياسية الجزائرية، التي تقوم على هذا النوع من المسؤولين الذين من الصعب أن يتخلوا عن هذه العادات و التقاليد الموروثة عن الماضي، خاصة في غياب السلطات الحقيقة المراقبة للشخصيات السياسية. لذلك من الصعب تحقيق تنمية سياسية في إطار نمط سياسي يرغب في إحداث إصلاحات دون استشارة الشعب وإشراكه في قراراته المصيرية.

- أن قرار وضع الدستور لم يأخذ بعين الاعتبار العامل الزمني، ففي مدة زمنية قصيرة تم انقلاب دستوري، هدفه تغيير النظام على أسس و مبادئ جديدة في مادته ٤٠ التي فتحت المجال أمام التعددية السياسية ، الأمر الذي يؤكد التيار الليبرالي في إرساء قواعدهو تحقيق أهدافه.

منحت الإصلاحات الدستورية صلاحيات جد واسعة للسلطة التنفيذية من خلال رئيس الجمهورية، فعلى الرغم من محاولة التقليل في تلك المكانة لصالح المجلس الشعبي الوطني و رئيس الحكومة، إلا أن رئيس الجمهورية، ظل محافظا على مكانية لعدة أسباب منها:

1- إن انتخاب رئيس الجمهورية بطريقة مباشرة يحقق له استقلالية

عضوية اتجاه المجلس، ويجعل منه المعبر عن الشعب مباشرة و الناطق باسمه، وهذا ما أكدته الدستور بأن جعله مجسدا لوحدة الأمة وصاحب الحق في مخاطبة الشعب والرجوع إليه مباشرة، مما يسمح له بتقوية مركزه في قيادة الدولة، وإذا كان المشرع الدستوري الجزائري يهدف من وراء ذلك تحقيق الديمقراطية، إلا أنه يمكن أن تستخدم صلاحيات رئيس الجمهورية لأغراض غير ديموقراطية.

2 - إن الأنظمة السياسية المعاصرة تقرر أولوية السلطة التنفيذية على

السلطة التشريعية دستوريا، وإن لم يكن ذلك فعليا، نتيجة للتنظيم المحكم للأحزاب وضرورة تضامن ممثليها على مستوى السلطتين والتشريعية لمواجهة المعارضة.

3- أن إسناد مهمة وضع مشروع لتعديل الدستور أو إعداد مشروع

دستور جديد للبلاد، إلى لجنة فنية، أو أشخاص بقيادة السلطة

التنفيذية، لا يعد في معظم الحالات إلا هذه الأخيرة، لذلك كان من المفروض إسناد تلك المهمة إلى هيئة تأسيسية منتخبة.

4 - أن الدستور وضع في وقت لم تكن فيه المعارضة موجودة علنيا أو معترف بها، حتى تعطي رأيها بشأن التعديلات والإصلاحات وباعتبارها الوسيلة الأساسية في توعية الشعب و توسيع المشاركة، وإضفاء الطابع الديمقراطي في الحياة السياسية. وبهذا الشكل لا يسمح بتحقيق التوازن بين السلطات، وبالتالي يتعذر تجسيد عمل تنموي سياسي كهدف استراتيجي تسعى إليه الدولة.

ثانيا: الإصلاحات الإدارية:

مما لا شك فيه أن الإدارة الجزائرية كانت ولا تزال إدارة مقلدة و جامدة و منغلقة، وهذا منذ الاستقلال إلى اليوم، مما انعكس سلبا على الوضع الاقتصادي و الاجتماعي والثقافي للبلاد، فعوض أن يكون الجهاز الإداري طرفا فاعلا في الإسراع بعملية التغيير السياسي كهدف استراتيجي تسعى إليه الدولة أصبح جهازا في يد نخبة بيروقراطية همها الوحيد خدمة مصالحها الفردية على حساب المصلحة العامة، الأمر الذي انعكس سلبا على مسار التنمية الإدارية والسياسية.

ونتيجة للوضع الذي آلت إليه البيروقراطية الإدارية الجزائرية كما- وضحنا ذلك في السابق - حاولت الدولة إحداث تغييرات في نمط التسيير الإداري، لتواكب الإصلاحات السياسة الجديدة ، وجعل الإدارة أداة رئيسية وفعالة في عملية التنمية، وبالتالي القضاء على العراقيل التي تواجه الجهاز الإداري في تأدية مهامه ووظائفه الأساسية.

يتبين لنا من خلال دراسة دستور 1989، أن أهم الأسس التي قام عليها النظام الإداري الجزائري، تتمثل في اللامركزية الإدارية، و مبدأ الانتخاب لتمثيل الإرادة الشعبية، فطبقا للمادة 16 من الدستور، يعتبر المجلس المنتخب قاعدة اللامركزية، ومكان مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية، وهذا يعني تقاسم السلطات بين الجهاز المركزي و الهيئات المحلية، فيما يتعلق باتخاذ القرارات وسلطة تنفيذها.

كما يعتبر الانتخاب عنصرا هاما في تكوين و تسيير المجالس المحلية، إذ لا يمكن الحديث عن اللامركزية والديموقراطية إذ لم يكن

هناك انتخاب حر لهذه المجالس حتى تتطابق في الهرم التسلسلي للدولة، فإن " المجلس المنتخب هو الإطار الذي يعبر فيه الشعب عن إرادته، ويراقب عمل السلطات العمومية " (١) .

و حتى تجسد الدولة قاعدة اللامركزية الإدارية، قام النظام السياسي بتدعيم الإصلاح الإداري الذي أقره دستور 1989 بجملة من القوانين^(٢) لتحقيق إدارة محلية قادرة على تخطي المصاعب التي تواجه الهيئات المحلية في ظل التغيرات الجديدة.

إنطلاقا من النصوص القانونية المتعلقة بالنظام الإداري المحلي (قانون البلدية، وقانون الولاية)، حاول المشرع تفادي سلبات النظام الإداري السابق، و إدخال نمط إداري جديد بشأنه أن يتمشى والتغيرات السياسية الجديدة للنظام السياسي الجزائري.

إلا انه لم يراع أصلا المبادئ التنظيمية المطلوبة في النظام الجديدة للدولة و الذي يهدف إلى تحقيق الديمقراطية، و توسيع المشاركة الجماعية في اتخاذ القرارات، إذ أنه لم يمنح للمجالس المنتخبة الصلاحيات الضرورية لتأدية وظائفها الحقيقية، باعتبارها الوسيلة الرئيسة لتجسيد الديمقراطية و التعددية السياسية. فعلى الرغم من محاولة السلطة تحقيق التنسيق بين العمل السياسي المتمثل في التعددية السياسية و العمل الإداري المتمثل في الإصلاح الإداري اللامركزية، تبقى عقبة أمام المجالس المحلية المنتخبة، مما ينعكس سلبا على التنمية السياسية و التطور و العمران بصفة عامة.

إضافة إلى ذلك، لم يراع الإصلاح الإداري التغيير الهيكلي و الوظيفي للهيئات المحلية، التي أصبحت لا تتماشى و التغيرات السياسية و الاقتصادية الجديدة. كما أنه لم يركز على مسألة إعادة الثقة للمواطن في الإدارة، و القضاء على الأسباب التي جعلت المواطن يفقد

١. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1989، مرجع سابق الذكر، ص 09.

٢- من جملة القوانين التي جاء بها إصلاح النظام الإداري المحلي:

- قانون رقم ٩٠ / ٠٨ المتعلق بقانون البلدية، الصادرة بتاريخ 07 أبريل 1990.

- قانون رقم ٩٠ / ٠٩ المتعلق بقانون الولاية، الصادر بتاريخ 07 أبريل 1990.

ثقتة في الدولة، إضافة إلى عدم أخذه بعين الاعتبار الجانب المالي للبلديات في ظل الظروف التي ستعرفها من جراء تطبيق مبدأ اقتصاد السوق.

كما لا يفوتنا أن الإصلاح الإداري غيب عنصر الثقافة الإدارية ، التي تقوم على احترام العلاقات الإنسانية في المعلومات الإدارية، و تهدف إلى التغيير الجذري في أسس التنظيم و التسيير الإداريين مع مراعاة العامل البيئي في إقامة إدارة فعالة تخدم مسألة التنمية السياسية الشاملة.

ثالثا: الإصلاحات الاقتصادية:

نظرا لكبريات العراقيل التي تواجه الاقتصاد الوطني خاصة منذ منتصف الثمانينيات، لم يستطع النظام الاقتصادي القائم على سياسة التخطيط أن يعالج آثارها، لاسيما في مجال خدمة المديونية الخارجية ، التي أصبح يتطلب خدمتها منذ 1987 حوالي 70 % من الموارد بالعملة الصعبة، ففي غضون خمس سنوات فقط من سنة 1987 إلى 1991 ارتفع مجموع الفوائد المدفوعة أكثر من عشرة مليار دولار، وهذا ما أثر بشكل كبير على معدل النمو الاقتصادي، و بالتالي اتجاهات الاستثمار في الجزائر ⁽¹⁾.

لذا كان من أولويات النظام السياسي الإسراع بوضع إصلاحات عميقة على الاقتصاد الوطني، مراجعة مختلف القواعد المسيرة للأنشطة

١. لقد تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر على النحو التالي:

1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
% 0,9	% 3,6	% 4	% 5.6	% 4,1	% 5,2	%1	%1,1	% 1,8	% 2,9

voir : M Houcine BENISSAD, Réformes économiques en Algérie: l'indicible Ajustement structurel.Alger: O.P.U,1991, P 19.

الاقتصادية، سواء منها المالية، التجارية، و التوزيعية، و إقامتها على أسس اقتصاد السوق بما يحمله من منافسة^(١).

وبهدف من النظام السياسي لتحقيق وضمان تمرير سياساته الاقتصادية القائمة على اقتصاد السوق بأقل الأضرار و التكاليف الممكنة، ارتكز النظام السياسي على إصلاح المؤسسات العمومية التي هي جزء من نظام إنتاج الشرعية و توزيع القيم التي يمارسها النظام السياسي، و هذا لاقتناده للشرعية الشعبية و الدستورية، ومنه فان اللجوء إلى الموارد الاقتصادية هو في الجوهر، عمل استقطاب سياسي لخلق تأييد جماهري من خلال تجنيد العمال و تعبئتهم وراء أهداف المؤسسة العمومية، وبالتالي ضمن نوع من التأييد الاجتماعي للمشروع السياسي.

ومن زاوية أخرى، فان الالتفات و التوجه نحو إصلاح تسيير القاعدة الاقتصادية، يعد بمثابة انتقاد للسياسة الاقتصادية المنتهجة خلال فترة السبعينيات، لكن داخل نفس المنطق السياسي (تسيير إقتصاد الريع).

وعليه فان هذه الإصلاحات لا تمثل قطيعة مع الإيديولوجية السياسية للدولة، لكنها تعبر عن تكيف أهداف المرحلة الجديدة، و استبدال السياسة الاقتصادية، لمواجهة الإنزلاق الكبير الذي طرأ على مستوى هذه السياسة، سعيا للانتقال إلى اقتصاد إنتاجي.

في هذا الاتجاه، كانت البداية إعادة هيكلة المؤسسات و تطهيرها ماليا بدعم من الخزينة، وتوجت في سنة 1988 بقانون استقلالية المؤسسات، والذي كان يهدف إلى إلغاء تسييرها البيروقراطي المركزي للشؤون الداخلية للمؤسسات، بإيجاد أدوات قانونية تمكنها من الاعتماد على مبدأ تحقيق الربح لتمويل ذاتها وفق قواعد السوق بعيدا عن كل وصاية.

بعد ذلك تم إنشاء صناديق المساهمة، و عددها ثمانية مجمعة حسب الفروع و القطاعات، وهي بمثابة وسيط بين الدولة والمؤسسات

١- لمزيد من المعلومات عن هذه القوانين يمكن الرجوع إلى: قوانين الإصلاحات 1991-

1988. الجزائر: المؤسسة الوطنية للاتصال و النشر والإشهار، 1991.

الاقتصادية العامة المزودة برأس مال، تسير بإسمها الأسهم التي تصدرها المؤسسات العمومية الاقتصادية مقابل تحرير رأس مالها^(١).

كما تم تحرير التجارة الخارجية بموجب قانون 19 جويلية 1988 بهدف إدماج الإنتاج الوطني داخل إطار المنافسة الأجنبية لتحسينه، وبذلك أصبح للمؤسسات الاقتصادية صلاحيات التصدير والاستيراد، واستعمال ميزانيتها من العملة الصعبة.

كما تم تشجيع الإستثمار خاصة الإستثمار الأجنبي لتحقيق المشاريع التنموية و توفير فرص العمل والإستفادة من نقل التكنولوجيا و هذا بموجب قانون رقم 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 الخاص بالنقد و القرض، الذي قدم تسهيلات الإستثمار الأجنبي، بحيث سمح لهم الاختيار بين إنشاء مؤسسات عامة وخاصة أو الاستحواذ على رأس مال الشركات التي ينشطونها في الجزائر كاملا^(٢). كما عمل هذا القانون على إعادة النظر في ضبط القروض وظروف تسير البنوك، وأنشأ مجلس للنقد والقرض^(٣) لتنظيم هذه الأمور خصوصا تنظيم الإستثمار الأجنبي.

على العموم إن هذه الإصلاحات الاقتصادية قد إعترضتها عدة عراقيل، أدت في الواقع التطبيقي إلى ظهور تناقضات يمكن إبرازها فيما يلي:

- إن مشروع استقلالية المؤسسات جاء في ظل مناخ اقتصادي متأزم، و بالتالي لا يعقل ترك المؤسسات العمومية تواجه مصيرها لوحدها، مما يفسر التدخلات المستمرة للدولة، وهذا ما يتناقض مع مبادئ الإصلاح، لأنه بذلك يلغي مفهوم الاستقلالية.

١- لكن تم التخلي نهائيا عن هذه الصناديق المساهمة سنة 1995 بتعويض بما يعرف بالشركات القابضة . الهولدينغ . بعد إنشاء المجلس الوطني لمساهمة الدولة (C.N.P.E) بموجب الأمر رقم 25/95 الذي يضم 11 شركة قابضة.

2- Mourad BENACHENHOU , réformes économiques : dette et démocratie , Alger : Maison ECHARIFA , 1992 , P 15.

٣. يعد أعلى هيئة في البنك المركزي.

- إن الإصلاحات الاقتصادية اتصفت بالجزئية و السطحية، لأنها مست فقط الشكل التنظيمي للمؤسسات الاقتصادية، دون تنمية حركة الإنتاج التي هي أساس كل إقلاع اقتصادي.

- إن الإطار التنظيمي و القانوني للإصلاحات الاقتصادية لم يكتمل بعد، حيث أثبتت الممارسة الميدانية ضرورة و حتمية مراجعة بعض التصورات و المفاهيم كل مرة، و تعديل و تكييف البعض منها.

- إن الإصلاحات الاقتصادية لم تأخذ بعين الاعتبار الجانب الاجتماعي من هذا الإصلاح، الأمر الذي أدى إلى تفاقم الأزمة الاجتماعية كضعف القدرة الشرائية للمواطن، و ارتفاع نسبة البطالة، و تجميد الأجور. كما أنها لم تولي أهمية للعنصر البشري المتخصص، إذ شرع في إصلاح النظام الاقتصادي بمسؤولين عملوا في ظل اقتصاد موجه، و من الصعب عليهم التأقلم بسهولة مع النظام الجديد.

- أن هذه الإصلاحات لم تأخذ بعين الاعتبار مسألة فقدان الثقة بين الحاكم و المحكوم، الأمر الذي صعب على أصحاب القرار تجنيد المواطنين، و خاصة الفئة العمالية حول أهداف هذه الإصلاحات.

إذ، من خلال هذه الملاحظات يمكن القول أن الدافع الأساسي لقرار إجراء الإصلاحات البنوية ليس تدهور وضعية الاقتصاد الوطني و تفاقم الأزمة الاجتماعية فقط، و إنما هو أيضا في واقع الأمر ذو طبيعة سياسية بحتة، لأن انخفاض الريع البترولي أثر سلبا على تنظيم علاقات القوى داخل نظام الدولة الريعية، لكونه تسبب في اختلاف معايير التوزيع، مما جعل أدوات الاستقطاب و الهيمنة التي كانت فيما مضى الوسيلة الناجعة لتحقيق عملية الدمج الاجتماعي، غير قادرة في ظل هذه الظروف على تجسيد الانسجام و التناسق الاجتماعي، الذي شكل في العشريات الماضية، أحد أهم عناصر الخطاب السياسي الشعبي⁽¹⁾.

١- يزيد مزعاش، " تناقضات نمط تنظيم المؤسسة العمومية الاقتصادية في ظل المرحلة الانتقالية " ، رسالة ماجستير ، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر ، ١٩٩٤ ، ص 43.

من هذا يمكن القول ، أن الإصلاحات التي شرع في إحداثها مع مطلع سنة ١٩٨٦، من طرف التيار الإصلاحي المؤيد من طرف رئيس الجمهورية " الشاذلي بن جديد"، حاول من خلالها ممارسة الإقصاء ضد الخصوم السياسيين المدافعين عن الإقتصاد الموجه.

المبحث الثالث:

الانتخابات المحلية والتشريعية (1990-1991):

لقد سمحت الإصلاحات السياسية التي جسدها دستور ١٩٨٩ ب بروز مجموعة من الظواهر والممارسات الإيجابية ولو بشكل محدود ^(١) ، نجد من بينها الانتخابات المحلية ١٢ جوان ١٩٩٠ ثم الانتخابات التشريعية في ٢٦ ديسمبر ١٩٩١ في إطار تعددي لأول مرة.

وعليه، فإن هذه الانتخابات المحلية والتشريعية تعد المحك الأساسي، والحقل العملي للحكم على مدى نجاح وتطور أو فشل وتقهر التجربة التنموية في الجزائر، ومن ثمة الحكم على نية بيروقراطية الدولة في التغيير، وإدراك مدى تجسيد هذه الآلية العملية المتمثلة في الانتخابات للممارسة الفعلية للعمل التنموي السياسي.

فإذا كان الواقع السياسي الجزائري يتسم بوجود سلطة بيروقراطية قائمة على توازنات مصلحة مع الأطراف الفاعلة الأخرى (التقنوقراطية، والعسكريتارية)، تقابلها معارضة مشتتة، أغلب رجالها كانوا داخل النظام بشكل أو بآخر، القاسم المشترك بين الطرفين ذهنية واحدة هي السلطة لإقصاء الآخر. فإن الأمر الذي اختلفوا فيه منذ البداية حول مسألة التغيير، هو هل تكون عملية التغيير من القمة أو من القاعدة ؟ و أيهما أصلح لتحقيق التنمية السيسية الشاملة و المتوازنة و المستدامة ؟

إرتأت النخبة الحاكمة من منطلق الإستمرار والبقاء في السلطة ودعم مكانتها خوض التجربة في القاعدة، أي في المجالس البلدية والولائية، لأنها مسلك طويل يسمح بإقامة سلسلة من الممهلات، وبالتالي

١. لأنها لم تذهب إلى أبعد نقطة ممكنة بما يسمح بتجذير العمل التنموي السياسي وإرسائه داخل المجتمع بصفة عامة، والنظام السياسي بصفة خاصة.

إعداد العدة على ضوء النتائج الحاصلة، قبل وصول التغيير إلى القمة. وفي مقابل ذلك برزت قناعة لدى مختلف القوى السياسية، والمتقنين، وحتى المواطن البسيط، أن إصلاح الأوضاع في البلاد لا يتم إلا بتغيير النظام القائم (رجالا وسلوكا) لأنه السبب الأساسي في تدهورها⁽¹⁾، ومن ثمة إستعجل هؤلاء المطالبة بالتغيير من القمة (الرئاسة، البرلمان، الحكومة). وقد حسم هذا الإشكال لصالح تصور النخبة الحاكمة، بتفضيل البدء بالانتخابات المحلية، وأفرزت خريطة سياسية مغايرة لما كانت عليه، ميزتها حقيقة سياسية جديدة، هي قوة و شعبية التيار الإسلامي الذي تمثله الجبهة الإسلامية للإنقاذ. و تؤكد ذلك من خلال نتائج الدور الأول للانتخابات التشريعية التي جرت في ٢٦ ديسمبر ١٩٩١، بعد أن تأخرت عن موعدها الأول في ٢٧ جوان ١٩٩١، بسبب ما أظهره قانوني الانتخابات و تقسيم الدوائر الانتخابية من جدل و خلاف سياسيين، وما رافق ذلك من أحداث على الساحة السياسية الوطنية، أهمها أحداث جوان ١٩٩١ وما خلفته بفعل الإضراب السياسي الذي دعت إليه الجبهة الإسلامية للإنقاذ.

وفي إطار تفحص تجربة الانتخابات التعددية في الجزائر نتساءل: هل تعكس فعلا رغبة أكيدة في التنمية السياسية أم محاولة لإحتواء هذه التجربة السياسية الجديدة وتكييفها مع مصالح بيروقراطية الدولة؟

أولا : الانتخابات المحلية لـ ١٢ جوان ١٩٩٠ :

لقد فرضت التحولات السياسية الكبرى التي شهدتها الساحة السياسية في الجزائر منذ نهاية الثمانينات ضرورة إدخال تغييرات جذرية على النظام القانوني حتى يتلاءم والمرحلة الجديدة، خاصة الشقين السياسي والإداري بما يسمح بالإسراع في تجسيد هذا التغيير وتدعيمه، ولعل قانون الانتخابات هو أحد أهم الصور التي تعكس هذا التغيير، والذي بموجبه نظمت أول إنتخابات تعددية في الجزائر المستقلة، والتي تعد أول تجربة عملية من شأنها أن تكرس العمل التنموي السياسي.

1- mohamed brahimi , « la loi fondamentale de 1989 : la constitutionalisation des silences », Revue Recherche , Université d'alger , n° 01 , 1992 , p 36 .

١/- قانون الانتخابات الجديد لـ 07 أوت 1989:

نظرا للتغيرات السياسية التي عرفتھا الساحة السياسية في الجزائر و انتقالھا من نظام الحزب الواحد إلى نظام التعددية الحزبية، كان من المنطق سياسيا و تنظيميا أن تطرأ على القوانين الانتخابية تغيرات جوهرية لتتماشى و المرحلة الجديدة، لذا أول قانون يتضمن هذا التغيير، هو قانون رقم 89-13 المؤرخ في 07 أوت 1989^(١) الذي تم تعديله في 27 مارس 1990، من خلال القانون رقم 90-06 والذي يلغى أحكام قانون الانتخابات السابق رقم 80-18 المؤرخ في 25 أكتوبر 1980.

إن أول تعديل في هذا القانون، هو حق الترشح للجميع سواء كان الترشح من طرف جمعية ذات طابع سياسي، أو عن طريق الترشح الحر ، و الهدف من هذا التعديل هو إلغاء الطريقة السابقة التي كان الترشح للمجالس المنتخبة عن طريق الحزب، حيث تنص المادة ٦٦ من القانون الجديد " .. في حالة ما إذا لم تكن قائمة الترشح تحت رعاية جمعية ذات طابع سياسي، ينبغي أن تدعم بتوقيع 10% على الأقل من ناخبي دائرته الانتخابية على ألا يجعل لعدد من خمسين ناخبا أو يزيد عن 500 ناخب

”(٢)“

أما طريقة الاقتراع التي نص عليها قانون الانتخابات الصادرة سنة 1989، طبقا للمادة 60 هي طريقة الاقتراع النسبي لمدة خمس سنوات على القائمة مع أفضلية الأغلبية في دور واحد، و ينطبق ذلك

١- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون 89-13، المؤرخ في: 07 أوت 1989، المتضمن قانونا لانتخابات، الجريدة الرسمية، عدد 82، السنة 26، الصادرة بتاريخ 07 أوت 1989.

٢ . الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الداخلية و الجماعات المحلية و البيئة و الإصلاح الإداري، مجموعة النصوص التشريعية و التنظيمية المتعلقة بالانتخابات، الجزء الأول، (الجزائر: وزارة الداخلية و الجماعات المحلية و البيئة و الإصلاح الإداري: أكتوبر 1995)، ص 65.

على المجلسين الشعبيين البلدي و الولائي، أما بالنسبة لانتخابات المجلس الشعبي الوطني ، فقد حددت المادة 84 من نفس القانون على النمط، لكن عدلت هذه المادة بموجب القانون رقم 91-6 الصادرة في 02 أبريل 1991 المعدل و المتمم للقانون السابق، حيث أصبح نمط الاقتراع على الإسم الواحد بالأغلبية فيدورتين . كما يسمح القانون للمترشحين أو ممثليهم في نطاق دوائرهم الانتخابية حضور كل عمليات التصويت، حيث تنص المادة 49 من قانون الانتخابات على مايلي: " يحق لكل مرشح أو ممثله المؤهل قانونيا في نطاق دائرته الانتخابية أن يراقب جميع عمليات التصويت، و فرز الأوراق، وتعداد الأصوات الانتخابية في جميع المكاتب التي تجري بها هذه العمليات، وأن يسجل في المحضر كل الملاحظات أو المنازعات المتعلقة بسير العملية^(١).

من الأمور الجديدة أيضا في هذا القانون، والتي أحدثت خلافات وانتقادات كبيرة هي قضية التصويت بالوكالة، حيث أن القانون يسمح بالتصويت بواسطة الوكالة للمواطنين القاطنين في الخارج، ولأعضاء الجيش الوطني الشعبي، وأسلاك الأمن، و للعمال الذين هم في تنقل ، وللمرضى والعجزة، وكذلك إلى أفراد الأسر الذين بإمكانهم التصويت بالوكالة، و يعفى الزوج أو الزوجة من هذا الإجراء.

أثارت هذه النقطة القانونية العديد من الانتقادات والتنديد بها من طرف بعض الأحزاب السياسية، والمنظمات النسوية، حيث اعتبرت القانون إجحافا في حق المرأة التي سوف تمارس عليها السلطة الأبوية أو الزوجية ، كما اعتبروا هذه المادة ٥٠ من القانون مخالفة لمبادئ الديمقراطية و الحريات الفردية، لكونها تحرم المرأة من أداء واجبها وحقها الانتخابي الذي يكفل لها حق المواطنة. وهذا ما يتنافى و الحكم الراشد الذي تتوخاه عملية التنمية السياسية التي تجعل من جميع المواطنين يتمتعون بضمانة لعدد من حقوقهم الأساسية بما فيها المساواة أمام القانون وحق المشاركة في عملية إدارة الحكم بالتساوي. وهي تعني

١. أنظر مجموعة نصوص قانونية وتنظيمية تتعلق بالاستشارات الانتخابية، المرجع السابق الذكر، ص ٣٩.

بصورة معاكسة، غياب الإقصاء والتمييز في المشاركة بما في المشاركة في الانتخابات وفي كل معاملات المواطنين مع الحكومة.

٢/ - عرض و تحليل النتائج :

إن المناخ العام الذي ميز الفترة التي سبقت يوم إجراء الانتخابات، هو تخوف بعض أفراد المجتمع وتشكيكهم في مصير ونزاهة الانتخابات ، باعتبار أن الإدارة المنظمة للانتخابات هي إدارة الحزب الحاكم، كما طالبت بعض الأحزاب السياسية تأجيل هذه الانتخابات بحجة أنها لم تحضر نفسها للانتخابات ولم تعقد مؤتمراتها التأسيسية. أما أحزاب أخرى فقد اتخذت موقف المقاطعة للانتخابات مطالبة بتأجيلها، وبرزت ذلك بضرورة البدء بالانتخابات التشريعية أو الرئاسية، من بينها جبهة القوى الاشتراكية، و الحركة من أجل الديمقراطية في الجزائر، و حزب العمال الاشتراكي^(١)، بينما شاركت أحزاب أخرى من بينها الجبهة الإسلامية للإنقاذ ومعها المترشحون الأحرار في الانتخابات.

إن ما يميز هذه الانتخابات التعددية التي جرت في 12 جوان 1990 على المجالس الشعبية البلدية والولائية أنها أول تجربة انتخابية تعددية في تاريخ الجزائر المستقلة، شارك فيها أحد عشرة حزبا من بين 25 حزبا معتمدا في تلك الفترة. كما أنها جرت في ظروف عادية و تنافسية، و لم تسجل أية إضرابات تذكر، ما عدا بعض التجاوزات التي سجلت في بعض مكاتب الاقتراع، كبعض المضايقات التي تعرض لها بعض الناخبين ، و بالأخص التأثير على الناخب للتصويت لصالح حزب من الأحزاب.

أما عن نسبة المشاركة في هذه الانتخابات المحلية، فقد قدرت بـ 64.15% من المسجلين في القوائم الانتخابية الذين بلغ عددهم

١ . اعتبرت هذه الأحزاب العملية الانتخابية التي أمر بها النظام القيام بها على أنها عملية استراتيجية تهدف من خلال السلطة التحكم في العملية السياسية، للبلاد حسب أهدافها المستقبلية.

12841769 مسجلا، شارك منهم حوالي 7.87 مليون ناخب في الانتخابات البلدية، 7.78 ناخب في الانتخابات الولائية^(١)

النتائج المفصلة للمجالس الولائية و الأحزاب التي أحرزت على الأغلبية فيها^(٢):

الولايات	الانتماء السياسي
الشلف، أم البواقي، بشار، البليدة، البويرة، تلمسان، تيارت، الجزائر، الجلفة، جيجل، سطيف، سعيدة، سكيكدة، سيدي بلعباس، عنابة، قالمة، قسنطينة، المدية، مستغانم، المسيلة، معسك، وهران، برج بوعريريج، بومرداس، تسمسيلت، الوادي، تيبازة، ميله، عين الدفلى، النعامة، عين تموشنت، غليزان.	الجهة الإسلامية للإنقاذ
أدرار، الأغواط، باتنة، بجاية، بسكرة، تامنراست، تبسة، ورقلة، البيض، إليزي، الطارف، خنشلة، سوق أهراس، غرداية.	جبهة التحرير الوطني
تيزي وزو	التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية
تندوف	الأحرار

١. أنظر: . جريدة الشعب اليومية، العدد 1936، الصادرة بتاريخ 21 جوان 1990، ص

١ .

– François Burgat, « la mobilisation islamiste et les élections Algériennes du 12 juin 1990 », revue maghreb – Machrek, n° 129, (juillet – Septembre 1990) , P7.

٢. يومية الشعب، العدد ٨٢٨١ ، الصادر بتاريخ (١٦-١٧ جوان ١٩٩٠) ..

أسفرت الانتخابات المحلية في جوان 1990 عن فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ (FIS) بنسبة قدرها 54.25% بعدد الأصوات المكتسبة 4.331.472 صوت، أما فيما يتعلق بالمجالس الشعبية البلدية فعدد المجالس المتحصل عليها أعطتها الأغلبية في 854 بلدية، كما فازت الجبهة الإسلامية للإنقاذ أيضا بـ32 مجلس شعبي ولائي بنسبة 54.25% بعدد الأصوات المكتسبة 4331472 صوتا⁽¹⁾، وقد تلتها حزب جبهة التحرير الوطني بحصولها على 488 مجلسا شعبيا بلديا بنسبة 28.13% وبعدد الأصوات المكتسبة إلى 2.245.798 صوتا، أما في المجالس الشعبية الولائية فقد حازت جبهة التحرير الوطني على 14 مجلسا ولائيا أي بنسبة 27.53% و يأتي الأحرار في المرتبة الثالثة بـ106 مجلسا شعبيا بلديا بنسبة تقدر بـ 11.66% أي بعدد الأصوات المكتسبة 931278 صوتا، أما في المركز الرابع حزب التجمع من أجل الثقافة و الديمقراطية (RCD) حيث تحصل على 87 مجلسا شعبيا بلديا بنسبة 2.08% بعدد أصوات 166.104 صوتا. أما الحزب الوطني للتضامن والتنمية (PNCD) فقد تحصل على نسبة 1.64% بعدد أصوات 131100 صوتا. والحزب الاجتماعي الديمقراطي (PSD) تحصل على نسبة 1.05% بعدد أصوات 84.029 صوتا. بينما حزب التجديد الجزائري (PRA) لم يتحصل إلا على 65450 صوتا أي بنسبة 0.82% أما الأحزاب الأخرى فكانت نتائجها ضعيفة مقارنة مع ما تحصلت عليه الأحزاب السابقة، فحزب الطليعة الاشتراكية لم

1- François Burgat ,Ibid , P 8 .

تصل نسبة نجاحه إلا 0.30 %، أمابقية الأحزاب فقد كانت نسبة الأصوات المعبر عنها لا تتعدى نسبة 3.58 %^(١).

النتائج الوطنية للإنتخابات المحلية لعام ١٩٩٠ و الإنتخابات التشريعية لعام ١٩٩١^(٢).

الإنتخابات التشريعية		الإنتخابات المحلي	
النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد
	١٣٢٥٨٥٥٤ ن		المسجلون : ١٢٨٤١٧٦٧ ن
٥٩.٠٠%	٧٨٢٢٦٢٥ ن	٦٥.١٥%	الناخبون : ٨٣٦٦٧٦٠ ن
٤١.٠٠%	٥٤٣٥٩٢٩ ن	٣٤.٨٥%	الإمتناع : ٤٤٧٥٠٠٩ ن
٦.٩٧%	٩٢٤٠٩٦ ن	٢.٩٧%	الأوراق الملغات أو البيضاء : ٣٨١٩٧٢ ن
٥٢.٠٢%	٦٨٩٧٧١٩ ن	٦٢.١٨%	المعبرون : ٧٩٨٤٧٨٨ ن

إن القراءة المتأنية للنتائج التي أفرزتها الإنتخابات المحلية لعام 1990، تدفعنا للتساؤل عن: ما هي الأسباب التي أدت إلى تراجع جبهة التحرير الوطني (الحزب الذي بقي في السلطة أكثر من ٢٨ سنة)، وبروز قوى سياسية جديدة منافسة لها ومهددة لاستمرارية وبقاء جبهة التحرير الوطني في السلطة في أول اقتراع تعددي؟ إن انهزام جبهة التحرير الوطني في أول انتخابات تعددية يرجع إلى عدة أسباب أهمها الانحراف في السلوك السياسي للنظام منذ

١ . جريدة الشعب اليومية، العدد 1932، الصادر بتاريخ 16-17 جوان 1990، ص 01 .

2 - Jacques FONTAINE, op cit. p. 17.

الاستقلال ، و فشله في تجسيد البرامج والسياسات كما تقتضيها قواعد الديمقراطية.

الأمر الذي أدى إلى بروز رغبة واضحة في الرفض القطعي للنظام القائم وعلى رأسه جبهة التحرير الوطني الذي اعتبر عند الرأي العام أنه المسؤول الأول عن تعقيد الأزمة الاقتصادية والاجتماعية، كما ارجع البعض سبب هزيمة جبهة التحرير الوطني في الانتخابات المحلية إلى (عدم انسجام الخطاب السياسي للجبهة، وتسرب الانتهازيين والأصوليين إلى صفوفها، وفقدان معنى النضال الحقيقي، وعدم قدرتها على استيعاب النهضة الثقافية التي قامت بها، باستقطاب النخبة الجديدة التي كونتها المدرسة الجزائرية، وطي صفحة الوطنية و الدخول في مآهات الجهوية ...) (1)

هذه الأسباب مجتمعة كانت كافية لفرض الأحزاب السياسية الجديدة نفسها بقوة، وبالأخص الجبهة الإسلامية للإنقاذ، التي بفضل تنظيمها المحكم، و قوة خطابها السياسي، وفعالية اتصالها السياسي، والانضباط الصارم لقيادتها ومناضليها المتحمسين، أن تفوز في الانتخابات المحلية التعددية لتحصد حوالي خمسة ملايين من بين ثمانية ملايين مصوت.

3/ - المجالس الشعبية المحلية الجديدة و ضغوط بيروقراطية الإدارة المصطنعة: نظرا للمتغيرات السياسية الجديدة التي أفرزتها نتائج الانتخابات المحلية، والتي أدت إلى تنصيب المجالس الشعبية المنتخبة و شروعها في ممارسة حقها الشرعي، قامت بيروقراطية الدولة بسن نصوص قانونية ، توسع بموجبها صلاحيات واختصاصات الولاية والسلطة المركزية على حساب عمل المجالس الشعبية المنتخبة، إضافة إلى عراقيل تنظيمية وبيروقراطية أخرى وضعت للحد من صلاحيات البلديات لإظهار عجز هذه المجالس المحلية وفشلها في أداء مهامها أمام الرأي العام.

أمام هذه الضغوطات، قدمت الجبهة الإسلامية للإنقاذ لائحة احتجاج وتنديد إلى رئاسة الجمهورية في نوفمبر 1990 تعبر فيها عن

1- أحمد طالب الإبراهيمي، المعضلة الجزائرية: الأزمة و الحل، الجزائر: دار الأمة، 1995، ص 31.

التجاوزات التي تتعرض لها المجالس المنتخبة في تأدية وظائفها وصلاحياتها المخولة لها قانونيا و دستوريا، تضمنت رفع العراقيل أمام المنتخبين، ووضع حد لتجاوزات السلطة التنفيذية (الولاية و الدائرة) على القوانين، وضع الإدارة المحلية في طاعة المجالس المنتخبة، وضرورة تجاوب الإدارة المركزية مع قرارات المنتخبين، إعفاء المجالس المنتخبة من كل الديون ، رفع العراقيل القانونية و البيروقراطية المقيدة للتصرفات الحالية لرئيس المجلس الشعبي البلدي، إلغاء قانون الاحتياطات العقارية، وإبقائها تحت سلطة البلدية، و إعادة سلطة القرار للمجالس المنتخبة في الميدان الاجتماعي و الثقافي كالتشغيل والسكن والصحة والتربية، ووضع حد لتجاوزات الهيئات التنفيذية في هذا المجال^(١). إلى جانب عراقيل أخرى مصطنعة من قبل البيروقراطية المستبدة مثل تأخير الميزانية ، تأخير المصادقة على المداورات و إلغاء معظمها، حصر الإنتداب في شخص رئيس المجلس الشعبي البلدي فقط مما أثر سلبا على سير مصالح البلدية، كما أن البرامج و المشاريع التنموية أصبح تسجيلها من إختصاص الولاية.

كما أن بعض مواد قانوني البلدية والولاية القانون رقم ٩٠ - ٨٠ و القانون ٩٠ - ٠٩ ظلت غامضة لأنها نصت على أن تحديد كيفية تطبيق النصوص يكون عن طريق التنظيم، دون أي توضيح لهذه الصياغة، وأن المادة ٤٢ من قانون البلدية إشتطت مصادقة الوالي على مداورات المجلس الشعبي البلدي المتعلقة بالميزانية والحسابات وإحداث مصالح ومؤسسات عمومية بلدية ، لكي تصبح صالحة للتنفيذ^(٢). كما تسمح المادة ٦٩ من نفس القانون إشراف الوالي على بعض المهام التي يمارسها رئيس المجلس الشعبي البلدي كمهمة الحفاظ على الأمن و تنفيذ

١- جريدة المنقذ، لسان الجبهة الإسلامية للإنقاذ، العدد 34، الخميس ٢٢ نوفمبر ١٩٩٠، ص ٣.

٢. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأمانة العامة للحكومة ، تشريعات تنظيم الإدارة المحلية (البلدية والولاية)، الجزائر: الأمانة العامة للحكومة ، ١٩٩٠، ص ١٤ .

قوانين الدولة ^(١) . ونزعت منها بعض المهام مثل تشغيل الشباب و توزيع السكنات.

في هذا الإطار، فإن السؤال الذي يطرح نفسه: هل يمكن أن تتنازل القيادة الثورية والبيروقراطية الإدارية، والقيادة العسكرية عن احتكارها للسلطة (في إطار مبدأ التناوب على الحكم). وقبولها للطرف الآخر كشريك سياسي لها في إدارة شؤون الدولة (تبادل الأدوار)، رغم الاختيار الحر للإرادة الشعبية التي تعكسها الانتخابات المحلية؟

ثانيا :الانتخابات التشريعية لـ 26 ديسمبر 1991:

تعد الانتخابات التشريعية التجربة الثانية للمسار التنموي السياسي في الجزائر ، بعد الانتخابات المحلية التي أجريت في 12 جوان 1990 ، فبعد أن أكد رئيس الجمهورية الشاذلي بن جديد عن التزامه بالإصلاحات الديمقراطية، و تعدد الأحزاب ، بتقديم الانتخابات التشريعية الوطنية، حدد موعد تنظيمها في 27 جوان 1991 بالنسبة للدور الأول، ثم يليه الدور الثاني بعد ثلاثة أسابيع.

غير أن معارضة الأحزاب السياسية لقانون رقم 91-/07 المؤرخ في 05 أبريل 1991^(٢) أجل تنفيذ هذه الانتخابات إلى 26 ديسمبر 1991 بخصوص الدور الأول و يليه الدور الثاني بعد ثلاثة أسابيع من

١. المرجع نفسه ، ص ٢٠.

٢. حيث حدد هذا القانون عدد المقاعد المطلوب شغلها لتجديد المجلس الشعبي الوطني بـ 542 مقعدا. راجع:

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم: 91 / 07، المؤرخ في 03 أبريل 1991، المتضمن تقسيم الدوائر الانتخابية وعدد المقاعد المطلوب شغلها لتجديد المجلس الشعبي الوطني (الجريدة الرسمية، عدد 15، السنة 28، الصادر بتاريخ 06 / 04 / 1991، ص 470-530).

هذا التاريخ، وحدد عدد المقاعد بعد ذلك بـ ٤٣٠ مقعداً، وهذا حسب القانون رقم 18/91 الذي يلغي أحكام القانون 07/91 السابق ذكره.

يرجع سبب تخفيض عدد المقاعد حسب ما جاء القانون رقم 18 91 / إلى الضغوطات التي مارستها الأحزاب السياسية المعارضة أحكام قانون رقم 07/91 المتضمن تحديد الدوائر الانتخابية، فزيادة الدوائر الانتخابية إلى 540 دائرة انتخابية، تحمل دليلاً واضحاً عن كونها زيادة خصصت لمناطق نفوذ و مساندة للحزب الحاكم في الأرياف والجنوب الكبير، بالرغم من أن هذه المناطق مقارنة بباقي أنحاء البلاد لا تعرف كثافة سكانية كبيرة وبالتالي كان هدف الحزب الحاكم من الزيادة في الدوائر الانتخابية (حسب قانون رقم ٩١ / ٠٧) رغبة لضمان أغلبية برلمانية.

إن قانون تقسيم الدوائر الانتخابية لم يأخذ بعين الاعتبار الكثافة السكانية، إذ نلاحظ أن هناك مناطق ذات نسب عالية من السكان لم تحصل على تمثيل إلا بفارق ضئيل مع مناطق أخرى لا تعرف نفس الكثافة، كما قام القانون بتهميش المدن على حساب الأرياف، و لذلك اعتبر مقياس السكان بالنسبة للتمثيل في البرلمان قد أهمل لدرجة كبيرة ، فمثلاً في ولاية تامنراست حددت بثمانية مقاعد، وولاية الجلفة بتسعة مقاعد وولاية ورقلة بنفس العدد، وولاية بشار بعشرة مقاعد، وولاية الأغواط بأحد عشرة دائرة انتخابية، كما أن الجزائر العاصمة، ذات الكثافة السكانية التي تزيد عن ثلاثة ملايين نسمة لم تحدد إلا واحد وعشرون دائرة انتخابية، وهو نفس عدد الدوائر المخصصة لولاية تيزي وزو التي تقدر كثافتها السكانية حوالي (700) ألف نسمة، في حين ولاية عنابة التي تعد من أكبر الولايات الجزائرية لم تحصل إلا على ثمانية مقاعد^(١)، وهذا تمثيل قليل بالمقارنة مثلاً مع ولاية الأغواط والجلفة وتمنراست التي لا تعرف نفس الكثافة السكانية.

بعد صدور قانون تقسيم الدوائر الانتخابية و مصادقة المجلس الشعبي الوطني عليه برئاسة حكومة السيد: مولود حمروش، نددت بعض الأحزاب السياسية وعبرت عن رفضها لهذا القانون، باعتباره

١ . المرجع نفسه، ص 470 - 530 .

يمنح الفرصة لنجاح الحزب الحاكم والبقاء في ظل ممارسات عهد الحزب الواحد ، واعتبرته إجراء غير قانوني يتنافى وأسايب العمل التنموي الديمقراطي.

لذلك كانت أول مبادرة، تلك التي قامت بها ثمانية أحزاب^(١) ، حيث طالبت من رئيس الجمهورية بإعادة النظر في قانون تقسيم الدوائر، إلا أن هذا التجمع السياسي لم يحقق مطالبه بعد الرد السلبي لرئيس الجمهورية.

غير أن المعارضة الكبيرة كانت من قبل الجبهة الإسلامية للإنقاذ التي هددت بالإضراب السياسي في حالة عدم استجابة النظام لتغيير القانون، حيث أعلنت في 03 ماي 1991، في سياق انتقادها لقانون الانتخابات عن وضع شروط للمشاركة فيها، تتمثل في التخلي عن التقسيم الانتخابي الجديد و تنظيم انتخابات رئاسية مسبقة، وعندما لم تتلق أية استجابة لمطالبها أقر المجلس الشوري للإنقاذ إضراب عام و مفتوح، حيث شرعت فيه الجبهة الإسلامية للإنقاذ يوم 25 ماي 1991 دون أن تحصل على ترخيص من وزارة الداخلية والذي كان بالنسبة لها تحديا للحكومة وامتحانا لمدى قدرتها على التحكم في الأوضاع ، و اختبار شعبيتها مقارنة بباقي الأحزاب^(٢).

وأمام هذا الوضع المتأزم الذي ساد الاعتصام بالأماكن والساحات العمومية، والتظاهرات والمسيرات في الشوارع والذي أفرز ما عرف بأحداث جوان 1991 التي تميزت بالمواجهة العنيفة مع النظام، والتي أسفرت عنها سقوط عدد من الضحايا، وتوقف عدة قطاعات اقتصادية و طرد عدد كبير من العمال المضربين، اتخذ قرار

١- التي اصطلح على تسميتها من قبل وسائل الإعلام آنذاك بأحزاب (١+٧) وهي: حركة حماس، حزب العمال، التجمع من أجل الثقافة ولديمقراطية، حزب التجديد الجزائري، الحركة الجزائرية للعدالة والتنمية، الحزب الوطني للتضامن و التنمية، الحزب الاجتماعي الديمقراطي.

٢ . حسن بهلول، الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية (تشريح وضعية) ،الجزائر :مطبعة دحلب، 1993، ص 109.

إعلان حالة الحصار في 04 جوان 1991، والإعلان عن استقالة حكومة السيد: "مولود حمروش" وتعيين السيد "أحمد غزالي" رئيسا جديدا في الحكومة.

لقد أثبتت هذه الظروف و الأوضاع مدى ضعف بيروقراطية الدولة في مواجهة الجبهة الإسلامية للإنقاذ التي فرضت نفسها ميدانيا، و مدى إنكارها وتجاهلها للأحزاب السياسية التي تعد أحد الأطراف الفاعلة في عملية التنمية السياسية والتغيير السياسي.

هذا الأمر الذي سيؤدي إلى تضيق الممارسة للأحزاب السياسية وعدم احترام مبدأ الإرادة الحرة للشعب السيد، خصوصا بعد تدخل المؤسسة العسكرية في العملية السياسية مرة أخرى باسم الدفاع عن البلاد و إعادة النظام القانوني.

كما دلت استقالة حكومة "حمروش" وما تلاها من تعيين السيد "أحمد غزالي" كرئيس لحكومة تكنوقراطية، على قدرة الجيش على تشكيل البنية السياسية، إذ أن فقدان الجيش للثقة في حكومة "حمروش"، وبرنامجها الإصلاحي الليبرالي، وتساؤلها اتجاه الحركة الإسلامية قد أدى إلى إرغامها على الاستقالة⁽¹⁾.

بعد تعيين الحكومة الجديدة برئاسة السيد "أحمد غزالي" في 04 جوان 1991، شرعت في تقديم مشروعية بخصوص قانون الانتخابات و تقسيم الدوائر الانتخابية، و تمت المصادقة عليها في 13 أكتوبر 1991

أدخلت لجنة التشريع تعديلات على قانون الانتخابات رقم 13/89، و هو التعديل الثالث في أقل من سنتين، حيث عمد القانون رقم 91/06 المؤرخ في 02 أبريل 1991، و القانون رقم 91/17 المؤرخ في 15 أكتوبر 1991 المتضمن تعديل قانون الانتخابات إلى تعديل

١ . جون إنتلس، وليزا أرون، "الجزائر على مفترق الطرق: مشكلات وأفاق المستقبل الديمقراطي"، مجلة قراءات سياسية، مركز دراسات الإسلام و العالم، العدد الثاني، السنة 2، ربيع 1992، ص 19.

المادة 84 من نفس القانون رقم 89 / 13، ونص على أن ينتخب المجلس الشعبي الوطني لمدة خمس سنوات، بالاعتماد على طريقة الاقتراع على الاسم الواحد بالأغلبية في دورين ، تخفيض سن التسريح من 30 سنة إلى 28 سنة ^(١) إلغاء الوكالة الخاصة بالزوجة ، و بالتالي أصبح حضور المنتخب ضروري .

كما تم تخفيض عدد التوقيعات اللازمة للمترشح الحر من 500 توقيع في القانون السابق إلى 300 توقيع في القانون الجديد ، تخضع للمراقبة عينة منها قدرها 5 % (15 توقيع) يختارها رئيس اللجنة الإدارية المكلفة بالانتخابات على مستوى الدائرة الانتخابية ^(٢) .
أما بخصوص قانون تقسيم الدوائر الانتخابية فقد أدخلت لجنة التشريع عدة تعديلات على المشروع الذي قدمه السيد "أحمد غزالي" ، حيث تم تخفيض عدد الدوائر إلى 430 دائرة انتخابية كما قامت هذه التعديلات على أساس أن الدوائر الانتخابية تحدد لكل ولاية حسب عدد سكانها، على أن لا تمثل أية ولاية بأقل من نائبين اثنين من جهة، وكل دائرة انتخابية بمقعد على الأقل من الجهة الثانية، وقد تم تحديد ذلك كالآتي:

- تخصيص مقعد لكل شريحة سكانية تضم 80 ألف نسمة في المدن التي تتجاوز 200 ألف نسمة.
- تخصيص مقعد لكل شريحة سكانية تضم 60 ألف نسمة من ولايات الشمال.
- تخصيص مقعد لكل شريحة سكانية تضم ٥٥ ألف نسمة في ولايات الهضاب.

١. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، قانون رقم 91 / 17 المؤرخ في 10 / 1991
15/ المتضمن تعديل قانون الانتخابات (الجريدة الرسمية ، العدد 48، السنة 8 ، 2 ،
الصادرة بتاريخ 16 / 10 / 1999)، ص 1544.

٢ . راجع المادة 91 من القانون رقم 91 / 17، المرجع السابق الذكر، ص 1545 .

- تخصيص مقعد لكل شريحة سكانية تضم 45 ألف نسمة في ولايات الجنوب.

- تخصيص مقعد لكل شريحة سكانية تضم 25 ألف نسمة في ولايات أقصى الجنوب^(١).

بعد المصادقة على القانونين السابقين و توفر الشروط التنظيمية الضرورية لإجراء الانتخابات، أصدر رئيس الجمهورية مرسوما رئاسيا يتضمن إستدعاء هيئة الناخبين لإجراء الانتخابات التشريعية يوم 26

ديسمبر 1991، ويوم 16 يناير 1992 للدور الثاني.

وبعد الإعلان عن موعد الانتخابات ، بدأت معظم الأحزاب و المترشحون الأحرار في إيداع الترشيحات في حين اتخذت بعض الأحزاب

موقف المقاطعة للإنتخابات، ومن بين الأحزاب التي أعلنت مقاطعة لانتخابات التشريعية ، حزب الأمة للسيد " بن يوسف بن خدة " ، حزب الطليعة الاشتراكية ، و حزب العمال. أما الجبهة الإسلامية للإنقاذ تركت موقفها غامض حتى اقترب موعد الانتخابات ، حيث قررت دخولها رسميا

في 14 / 12 / 1991 وبدأت الحملة الانتخابية يوم 05 ديسمبر 1991،

و
طرحَت تساؤلات من جديد عن مصير الإنتخابات ومدى نزاهتها كما وعدت الحكومة ومن ثم تأثيرها على مسار التنمية السياسية في الجزائر.

١. المرجع نفسه، ص ٣٠٢.

جدول يتعلق بالأحزاب الفائزة في الإنتخابات التشريعية^(١)
ولأول مرة في تاريخ الجزائر السياسي الحديث، جرت إنتخابات تشريعية

الإنتخابات التشريعية			الإنتخابات المحلية		
عدد الأصوات %	المسجلين بالنسبة %	العدد	عدد الأصوات بالنسبة %	المسجلين بالنسبة %	العدد
٤٧.٢٧	٢٤.٥٩	٣٢٦.٢٢٢	٥٤.٢٥	٣٣.٧٣	الجهة الإسلامية للإنقاذ
٢٣.٣٨	١٢.١٧	١٦١٢٩٤٧	٢٨.١٣	١٧.٤٩	جبهة التحرير الوطني
٧.٤٠	٣.٨٥	٥١٠٦٦١	-	-	جبهة القوى الإشتراكية
٤.٤٣	٢.٣٣	٣٠٩٢٦٧	١١.٦٦	٧.٢٥	الأحرار
٢.٩٠	١.٥١	٢٠٠٢٦٧	٢.٠٨	١.٢٩	التجمع من أجل الديمقراطية
١٤.٥٦	٧.٥٨	١٠٠٤٣٥٨	٣.٨٨	٢.٤١	أحزاب أخرى
٥.٣٥	٢.٧٩٨	٣٦٨٦٩٧	-	-	حركة التجمع الإسلامي
٢.١٨	١.١٣	١٥٠٠٩٣	-	-	حركة النهضة الإسلامية
١.٩٧	١.٠٢	١٣٥٨٨٢	-	-	الحركة من أجل الديمقراطية في الجزائر

تعددية مثلما كان مقررا لها يوم 26 ديسمبر 1991، في ظروف سادها التنافس الشديد. حيث بلغ عدد الناخبين 544.258.13 ناخب، شارك منهم في التصويت 7.822.625 ناخب بنسبة مشاركة قدرها 59 %،

1- Jacques FONTAINE , op cit . p. 17.

وامتنع عن التصويت 5.435.929 ناخب أي بنسبة 41%^(١). أما عدد الأحزاب المشاركة، فقد بلغ 49 حزبا إضافة إلى المترشحين الأحرار إذ بلغ مجموع المترشحين 7512 مترشحات منهم 4691 في إطار الأحزاب و1021

مترشحا حرا يتنافسون جميعا على 430 مقعدا^(٢).

لقد أسفرت الانتخابات التشريعية (الدور الأول) يوم 26 ديسمبر 1991 عن فوز ثلاثة أحزاب سياسية هي: الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وجبهة القوى الاشتراكية، ثم جبهة التحرير الوطني، بالإضافة إلى الأحرار. إذ أحرزت الجبهة الإسلامية للإنقاذ على نسبة مرتفعة من عدد المقاعد، وهذه النتيجة أكدت الحقيقة السياسية التي أفرزتها الانتخابات المحلية السابقة، أن للجبهة الإسلامية للإنقاذ نفوذا وسمعة كبيرة في الأوساط الشعبية كما أحبطت تكهنات رئيس الحكومة الذي أكد على أن البرلمان سوف يتشكل من عدد كبير من الأحزاب دون أغلبية مطلقة لحزب معين.

فازت الجبهة الإسلامية للإنقاذ بالمرتبة الأولى إذ أحرزت على 188 مقعدا بعدد أصوات تقدر بـ 3.260.222 صوتا، ومر 81 مترشحا إلى الدور الثاني، وبهذا لم يبق أمام الجبهة الإسلامية للإنقاذ للفوز بالأغلبية المطلقة (50% + 1) من مقاعد البرلمان البالغ عددها 430 سوى 28 مقعدا فقط من بين باقي الدوائر الانتخابية المتنافسة

١- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، إعلان مؤرخ في 30 / 12 / 1991 المتضمن النتائج الرسمية للانتخابات التشريعية بتاريخ 26 / 12 / 1991 (الدور الأول)، (الجريدة الرسمية، العدد 01، السنة 29، الصادر بتاريخ 04 / 01 / 19) ص ٤٠٣.

٢- جريدة الشعب، الصادرة بتاريخ 31 / 12 / 1991، ص ١.

عليها في الدور الثاني المقررة بتاريخ 26 / 01 / 1992. بذلك بدأت تظهر بوادر تشكيل حكومة أغليبيتها من هذا الحزب ، خصوصا إذا أخذنا بعين الإعتبار تصريح رئيس الجمهورية قبل الانتخابات حول التزامه بالتعاون مع أي حزب يفوز في الانتخابات مهما كان توجهه السياسي. أما جبهة القوى الإشتراكية حصلت في المرتبة الثانية بإحرازها على 25 مقعدا، بعدد أصوات قدرها 510661 صوتا، وإجتاز 19 مترشحا لها إلى الدور الثاني.

بينما جبهة التحرير الوطني جاءت في المرتبة الثالثة، فبالرغم من حصولها على 1.612.947 ناخب إلا أنها نالت فقط 16 مقعدا ، و اجتاز 164 مترشحا لها إلى الدور الثاني. أما الأحرار فقد احتلوا المرتبة الرابعة بثلاث مقاعد بـ 309.264 صوتا أي نسبة 0.70 %⁽¹⁾.

بالنسبة لبقية الأحزاب السياسية على إختلاف اتجاهاتها، لم تعرف نتائج كبيرة، فالتجمع من أجل الثقافة والديموقراطية إجتاز إلى الدور الثاني في خمس دوائر إنتخابية معظمها في القبائل، حركة حماس في أربع دوائر انتخابية، حركة النهضة في دائرتين، وحزب التجديد في دائرة واحدة، أما بقية الأحزاب الأخرى التي كان من المنتظر أن تفوز في بعض الدوائر لم تحقق ما كان ينتظر منها.

من خلال نتائج الانتخابات التشريعية لـ 26 ديسمبر 1991 يمكن استنتاج رغبة الشعب الجزائري في التغيير الشامل للنظام وتحقيق مشاركة أوسع للمواطنين وضمان حرياتهم الأساسية، خصوصا وأن النظام فشل في تحقيق تطلعاتهم، هذا ما أدى إلى فقدان الثقة في النظام،

1 - Jacques Fontaine, « les élections législatives Algériennes résultats du premier tour. » decembre 1991, monde Arabe, Meghreb - Machrek ,janvier -mars 1992, n° 135, p 15

وجعل المواطن ينساق وراء المعارضة السياسية التي عرفت كيف تعبر عن تطلعاته وتفسر أوضاعه من خلال قوة خطابها السياس، كما يعود نجاح الجبهة الإسلامية للإنقاذ بالدرجة الأولى في اعتمادها على أشخاص ذوي كفاءة عالية في إدارة الحملة الانتخابية، وكفاءة العناصر المترشحة الحاملة للشهادات العليا.

في حين يرجع هزيمة الأحزاب المشاركة الأخرى إلى ضعف عدد المنخرطين فيها، وإلى الخلافات داخل قيادتها خصوصا جبهة التحرير الوطني، الأمر الذي أدى إلى تأثير ذلك على القاعدة، يضاف إلى ذلك عدم تبني استراتيجية واضحة لدخول هذه الانتخابات. هذه الأسباب مجتمعة جعلت من الجبهة الإسلامية للإنقاذ تحتل مركز الريادة على الساحة السياسية الجزائرية.

ومهما يكن، فإن نتائج انتخابات ٢٦ ديسمبر ١٩٩١ رسمت خريطة سياسية جديدة، ميزها المركز الريادي الذي حققته الجبهة الإسلامية للإنقاذ، مما خلق ردود أفعال عديدة ومتفاوتة محليا و دوليا.

فيما يخص بعض ردود الأفعال الوطنية عن نتائج الدور الأول من الانتخابات التشريعية، فقد تراوحت بين اعتبار الحدث لتجسيد المسار التنموي، و بين الرفض لهذه النتائج باعتبارها كارثة و خطرا على مستقبل التنمية السياسية في الجزائر.

وبالنسبة للحركات ذات التوجه الإسلامي كحركة النهضة الإسلامية وحركة الأمة، وحماس، دعوا إلى مساندة الإختيار الإسلامي ، و عبروا عن ارتياحهم لما أفرزته الانتخابات التشريعية ^(١)، فباستثناء هذه الأحزاب، فإن معظم ردود الأفعال الأخرى كانت سلبية ومعارضة، إذ سادها التخوف من نجاح الجبهة الإسلامية للإنقاذ.

في هذا الإطار، صرح حزب التجمع من أجل الثقافة و الديمقراطية بوقف العملية الانتخابية بنفس الطريقة التي قامت بها الجبهة الإسلامية للإنقاذ في جوان ١٩٩٢ ^(٢) بينما بررت جبهة القوى الاشتراكية النتائج بعامل الأمية المرتفعة في أوساط الناخبين مما يسهل

١- جريدة المساء اليومية، الجزائر ، العدد 1948 ، الصادرة بتاريخ 1992/01/06، ص 12.

٢- جريدة المساء اليومية، العدد 1939، الصادرة بتاريخ 1991/12/30، ص 12.

التأثير على نفسية المواطن، كما دعت ضرب جبهة التحرير الوطني وحزب القوبالاشتراكية لعدم المشاركة في الدورة الثانية^(١)، و في هذا المنحني طالبت بعض الأحزاب بتدخل المؤسسة العسكرية، في حين دعت أحزاب أخرى إلى القيام بمظاهرة شعبية من أجل الديمقراطية، شاركت فيها مختلف الأحزاب الديمقراطية واللائكية، لتتشكل على إثر هذه المواقف السلبية لجنة وطنية سميت نفسها "لجنة إنقاذ الجزائر" وعلى رأسها الإتحاد العام للعمال الجزائريين، وبعض منظمات وإطارات سامية في البلاد، وذلك بهدف سد الطريق على الجبهة الإسلامية للإنقاذ.

أما ردود الأفعال الدولية من نتائج الانتخابات التشريعية، فقد ساد بعض الدول العربية الإسلامية كالسودان و إيران و العربية السعودية ارتياح كبير بما حققه الاتحاد الإسلامي من فوز في الجزائر، الذي يعتبر دليلا على تمسك المواطن الجزائري بهويته و حضارته العربية الإسلامية.

أما بالنسبة لموقف الدول الغربية من نتائج الانتخابات التشريعية، فقد سادته التخوف من ظهور تيار إسلامي قوي، إذ اعتبر فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ تهديدا لاستقرار منطقة المغرب العربي والبلدان المتوسطة، كما اعتبر فوزها له تأثير سلبي على علاقات الجزائر الخارجية.

نتيجة لتزايد المواقف المعارضة لما أفرزته نتائج الانتخابات التشريعية و ما حققته الجبهة الإسلامية من انتصار ساحق فاق كل التوقعات.

ونتيجة للتخوف المتزايد من احتمال انتقال السلطة الجبهة الإسلامية للإنقاذ لم يكن أمام السلطة سوى إيقاف المسار الانتخابي بإلغاء نتائج الانتخابات التشريعية الدور الأول وإلغاء الدور الثاني، وإقالة رئيس الجمهورية "الشاذلي بن جديد"^(٢) ليتولى الجيش مباشرة إدارة وتسيير أمور الدولة و تنظيمها، ليكشف بذلك عن عقم منهج العمل التنموي السياسي غير الديمقراطي في النظام الجزائري.

١. المرجع نفسه، ص 12.

٢. حسب السيد "مولود حمروش" (رئيس الحكومة سابقا) فإن رئيس الجمهورية أقيـل ولم يستقيل. أنظر:

. يومية الخبر ، العدد 1678، الصادرة بتاريخ 1996/05/25 ، ص 2 .

المبحث الرابع: توقيف المسار الإنتخابي وانعكاساته على مسار التنمية السياسية:

نظرا للوزن السياسي والاجتماعي للجبهة الإسلامية للإنقاذ الذي أكدته نتائج الدور الأول من الانتخابات التشريعية في 26 ديسمبر 1991 والذي أصبح يشكل تهديدا لبقاء النخبة الحاكمة في السلطة خصوصا وأن كل التوقعات تشير في حالة إجراء الدور الثاني ستحصل على الأغلبية المطلقة، ذلك ما اضطر بالمؤسسة العسكرية، وبعض الأحزاب العلمانية، وبعض رجال السلطة إلى التحالف للقضاء على زحف هذا التيار الإسلامي، الذي عرف كيف يتجنب سياسة الاستبعاد المطروحة أمامه⁽¹⁾، ليوظف سلاح الديمقراطية في المشروع السياسي الإسلامي.

وهكذا برز من جديد نمط التوارث على السلطة لا التداول عليها، و ظهور الجيش (مع بعض رجال السلطة) كقوة للسيطرة على إدارة السلطة السياسية، مستغلين في ذلك العدد الكبير للطعون المسجلة من الأحزاب على نتائج الانتخابات التشريعية، والتي وصلت الى 341 طعنا تخص 140 مقعدا⁽²⁾ ان هذه الطعون المقدمة من طرف الأحزاب،

١ . نيفين عبد المنعم مسعد، " جدلية الاستبعاد و المشاركة"، مقارنة بين جبهة الإنقاذ الإسلامية في الجزائر وجماعة الإخوان المسلمين في الأردن"، بحث مقدم إنندوة التطور الديمقراطي في الوطن العربي، القاهرة: مركز البحوث و الدراسات السياسية، 09/29، 1990/10/01، 473.

٢ . انقسمت الطعون التي قدمت الى المجلس الدستوري على 44 ولاية على النحو التالي: جبهة التحرير الوطني 174 طعنا، الأحرار 22 طعنا، حزب العمل الاشتراكي 04 طعون، التجمع من أجل الثقافة والديموقراطية 08 طعون، الحركة الجزائرية من أجل العدالة و التنمية 5 طعون، الحزب الاجتماعي الديمقراطي 04 طعون، أما الجبهة الإسلامية للإنقاذ 7 طعنا، وبقية الطعون موزعة على أحزاب صغيرة و بأعداد قليلة جدا.

ارتبطت بتكهنات احتمال الغاء المجلس الدستوري لنتائج الإنتخابات في دوائر عديدة، انتهاءا بإلغاء الدور الأول.

في ظل هذه البنية السياسية غير المستقرة و التي تفتقر إلى قواعد واضحة للتنافس السياسي الديمقراطي من قبل أغلب الأطراف المتصارعة في المجال السياسي، سمح ذلك لتحالف المؤسسة العسكرية و بعض رجال السلطة باللجوء إلى تعطيل مسيرة جبهة الإنقاذ وحصارها قبل بداية الدور الثاني، وذلك بإقصائها من مواقعها المكتسبة عن طريق (استغلال) إقالة رئيس الجمهورية كآخر حل للحفاظ على السلطة ، ليتأكد الأمر بأن فيه النظام وحاشية لم لكن صادقة في إرساء قواعد العمل التنموي السياسي، وتوسيع المشاركة السياسية، واحترام رأي و إرادة الشعب.

لقد خلقت إقالة رئيس الجمهورية " الشاذلي بن جديد" يوم 11 يناير 1992، ظرفا سياسيا عصيبا بفعل ما ترتب عنها من فراغ في الحكم دفع بالجزائر الى مرحلة خطيرة وعويصة، خاصة و أن رئيس الجمهورية ، كان قد حل المجلس الشعبي الوطني في ٠٤ يناير 1992 أي قبل أيام من إقالته دون احترام الإطار الدستوري لهذا القرار ^(١). و هذا ما يدفع للتفسير أن رئيس الجمهورية تعرض للضغوطات للسير في هذا الاتجاه^(٢)، خصوصا و أنه لم يعلن عن ذلك إلا مساء يوم

أنظر: حمدي أمين: " أزمة سياسية في الجزائر"، السياسة الدولية، مصر، العدد 707، أبريل 1990، ص 199.

١. إذ أن رئيس الجمهورية لم يستشر المجلس الشعبي الوطني عند حل المجلس و هذا خرقا لدستور الذي ينص في مادته 120 " يمكن رئيس الجمهورية أن يقرر حل المجلس الشعبي الوطني ... بعد استشارة رئيس المجلس الشعبي الوطني و رئيس الحكومة...".

٢. حسب بعض المصادر فإن رئيس الجمهورية أرغم سرا على إمضاء قرار حل البرلمان. أنظر:

. علي راء، "هكذا ذهب بن جديد... وهكذا عاد بوضياف"، يومية الخبر، العدد 2171، الصادرة بتاريخ (1998/01/15)، ص 05.

11 يناير 1992 بمقر الرئاسة عندما قرأ على أعضاء المجلس الدستوري نص (الإستقالة)^(١)، وبذلك أصبحت الجزائر و لأول مرة منذ الإستقلال بدون أهم مؤسستين (رئاسة الجمهورية و المجلس الشعبي الوطني).

ونتيجة هذا الوضع، دفع محركي الترتيبات السياسية اللجوء إلإطار غير دستوري، تمثل في دعوة المجلس الأعلى للأمن،الذي يعد هيئة إستشارية فقط للإنعقاد^(٢)،ليبث بالإجماععلإستحالة مواصلة المسار الإنتخابي،معتبرين في ذلك أن هذا القرار كان لا بد منه لإدخال التصحيحات اللازمة على المسار الديموقراطي،رغم أنه لايملك الصلاحيات الدستورية التي تخوله إصدار هذا القرار الخطير على مستقبل و مسار التنمية السياسية في الجزائر.و في هذا الاتجاه السياسي المشحون بالتوترات و بعمق الأزمة، تم إنشاء هيئة رئاسية جماعية جديدة^(٣) " المجلس الأعلى للدولة"، والتي تم تنصيبها في 1992/01/16 لتعويض رئيس الجمهورية (المستقيل) بحجة إنهاء مدة الرئيس المستقيل التي بقي منها سنتان.

وعليه، فإن المتمعن في طريقة إنشاء المجلس الأعلى للدولة، يجد أنه جاء عن طريق إعلان صادر عن هيئة استشارية (المجلس الأعلى للأمن) وهو قرار غير دستوري، باعتبار أن ليس له الحق إصدار

-
- ١ . ارجع إلى الملحق رقم 05، الخاص ببيان المجلس الدستوري عن استقالة رئيس الدولة.
 - ٢ . ارجع إلى: المادة 162 من دستور 1989 (تتشكل هذه الهيئة من رئيس الحكومة، وزير الدفاع، الخارجية، الداخلية، الاقتصاد، المالية، ووزير العدل).
 - ٣ . يترأس هذه الهيئة الرئاسية الجماعية السيد " محمد بوضياف " أحد القادة التاريخيين و الرئيس السابق لحزب (P.R.S)، ويساعد أربعة أعضاء، اللواء " خالد نزار" الذي كان يشغل منصب وزير الدفاع الوطني، و"علي كاف" الأمين العام للمنظمة الوطنية للمجاهدين، و"علي هارون" الذي كان يشغل منصب وزير حقوق الإنسان، و" تيجاني هدام" الذي كان يتولى هيئة إدارة مسجد باريس.

القرارات، كما أن دستور 1989 لا يوجد به هيئة تسمى المجلس الأعلى للدولة، زيادة على ذلك لا يمكن لهيئة دنيا أن تنشأ هيئة أكبر منها ثم تخضع لها فيما بعد.

لقد رأت القيادة الجماعية الجديدة، أن لتجسيد التصحيحات اللازمة على المسار التنموي السياسي، وإعادة تنشيط المسار الديمقراطي التعددي، لا بد من إتباع سياسة ذات بعدين، البعد الأول استرجاع هيبة الدولة و استعادة الأمن والسلم المدني، أما الثاني الحفاظ على ديمومة النهج الديمقراطي.

فيما يخص البعد الأول، اتبع المجلس الأعلى للدولة سياسة القبضة الحديدية، خصوصا بعد إعلان حالة الطوارئ - تجاه التيار الإسلامي المتصاعد (الجبهة الإسلامية للإنقاذ)، محاولة منه للحد من فعالية و تحطيم بنيته التنظيمية، و هذا من خلال حملات الاعتقال الواسعة لقادة و مناضلي الجبهة الإسلامية للإنقاذ^(١). كما تم حلها يوم 04 مارس 1992، ردا على الدعوى القضائية التي رفعتها وزارة الداخلية بتاريخ 09 أبريل 1992 ضد هذا الحزب بتهمة السعي الى تحقيق أهداف بواسطة أعمال تخريبية تهدد النظام العموميو مؤسسات الدولة^(٢). ورغم الاستئناف الذي رفعته الجبهة لدى المحكمة العليا إلا أن هذه الأخيرة أيدت حكم الحل يوم 29 أبريل 1992.

١- حسب احصائيات رئيس المرصد الوطني لحقوق الانسان و صل عدد المعتقلين إلى حوالي عشرة آلاف معتقل. أغلبهم احتجزوا في مراكز خاصة في الجنوب الجزائري. أنظر:

- AZIZ M, « Droits de L" homme : rezag bara fait le point », Le matin N° 890, du 01-12-1994, p 3 .

٢- أنظر: بيان وزارة الداخلية في يومية الخبر، العدد 1978، الصادرة بتاريخ 1992/02/21.

كما تم حل المجالس الشعبية البلدية التي كانت تابعة للجهة وسيطرة الدولة عليها، وعضويتها بمندوبيات تنفيذية بلدية و ولائية معينة من طرف الإدارة و هذا بموجب المرسوم التنفيذي رقم 92-142 المؤرخ في 11 أبريل 1992 .

أما بالنسبة للبعد الثاني، فقد رأت السلطة ضرورة بناء قاعدة اجتماعية مساندة للمجلس الأعلى للدولة في مهمته، والعمل على إصلاح المسار التنموي بما يضمن التعددية و قبول مبدأ التداول على السلطة ، و احترام الحريات الأساسية، وتدعيم الوحدة الوطنية.

في هذا الاتجاه، (بناء قاعدة اجتماعية مساندة للمجلس الأعلى للدولة). ونتيجة لغياب مؤسسة تشريعية، أعلنت السلطة بالمجلس الاستشاري الوطني يتكون من 60 عضوا. حيث جاء في بيان مجلس الأعلى للأمن، على أن تساعد المجلس الأعلى للدولة هيئة استشارية وطنية، مهمتها النظر في مشاريع القوانين التي تعرضها عليه الحكومة أو المجلس الأعلى للدولة، وتقديم رأيه حولها لهذا الأخير يتمتع بصلاحيات إصدارها على شكل مراسيم تشريعية، كما حدد صلاحيتها وتركيبته الاجتماعية وشروط عضويته⁽¹⁾.

ونسجل هنا ملاحظات على هذا المجلس الاستشاري كون أنه لا يستند إلى أي سند دستوري أو أساس قانوني، مما يفسر أنه تنظيم سياسي جديد قامت به السلطة في ظروف مبهمة بعد حل المجلس الشعبي الوطني، و هذا ما لا يتماشى ونص الدستور، وأهداف التنمية السياسية فيما يخص صلاحيات المجلس الاستشاري، وطرق تنظيمه و عمله، فقد نص المرسوم الرئاسي رقم 92-39 المؤرخ في 04 فبراير 1992، أن مهامه تتمثل أساس في مساعدة المجلس الأعلى للدولة بمشاركة استشارية و يقدم اقتراحات فقط، ولا يتمتع بأي مبادرة في مجال

١- مرسوم رئاسي رقم 92/39، المتضمن صلاحيات المجلس الاستشاري الوطني وتنظيمه وعمله، الصادر بتاريخ 04 فبراير 1992، الجريدة الرسمية، رقم 10، الصادرة بتاريخ 09 فبراير 1992، ص 28.

التشريع ، أنه جاء ليعوض غياب مؤسسة تشريعية منتخبة، فهو إما يبيدي الرأي، أو يبادر به بعد موافقة قبلية من المجلس الأعلى للدولة^(١).

أما إذا تمعنا في تركيبته الاجتماعية التي تضم 60 عضوا، فهي تتشكل من أعضاء ينتمون إلى عالم الشغل ومختلف قطاعات العمل ، العام و الخاص، و حركة الجمعيات، والجالية الجزائرية بالخارج ، ويفترض فيهم الحياد و غير منتمين لجمعية أو تجمع تابع لحزب سياسي أو على علاقة به، فهم يمثلون مختلف شرائح المجتمع المدني^(٢) . إن هذا التكتيك السياسي، وهذا الإنتقاء المقصود لعضوية هذا المجلس، سمح باتخاذ و تقرير مجموعة من القرارات المناهضة للديموقراطية، و مثبطة للعمل التنموي السياسي، بينما لو كانت الأحزاب الممثلة وخاصة الفاعلة منها لكان الأمر غير ذلك، والدليل على ذلك تم الإعلان عن تأسيس المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي و قانون الاستثمار دون إستشارته.

وفي نفس الإطار، و تدعيما لإرساء قاعدة اجتماعية مساندة للمجلس الأعلى للدولة، سعت السلطة الى طرح فكرة "مشروع التجمع الوطني"، هذا التجمع الذي يعد بمثابة منتدى لكل الحساسيات والقوى الاجتماعية في الجزائر سواء الحزبية أو الثقافية أو المهنية بشرط توفر عوامل التحلي بالحس المدني والروح الوطنية، التمسك بالهوية الجزائرية العربية الإسلامية، والرغبة في إقامة مجتمع تضامني ومنفتح على التقدم و العصرية، والحرص على احترام الصالح العام و جولة سيادة القانون والعدالة الاجتماعية، والاقتران بضرورة التغيير الجذري^(٣).

١. المادتين 2 و 3، لمرسوم الرئاسي 39/92 ، مرجع سابق الذكر ، ص 20.

٢- جاء في النص خطاب الرئيس " محمد بوضياف" الذي وجهه للأمة يوم 08 جوان 1992 توضيحا لفكرة التجمع الوطني أنه إطار للبحث والحوار حول أرضية لإنقاذ البلاد من الأزمة التي تعيشها، وهو أداة للتعبئة الوطنية حول شعار واحد هو الجزائر أولا وقبل كل شيء، وذلك عن طريق الحوار البناء .

٣- أنظر أيضا: . وثيقة نص مشروع التجمع الوطني، يومية السلام، الصادرة بتاريخ 1992/06/09.

وعليه، فإن على الرغم من حرص مشروع التجمع الوطني على معالجة مسألة التنمية السياسية من خلال تأكيده على قضية الهوية الوطنية بجميع أبعادها (الإسلام والعروبة والأمازيغية) التي تقبل أي تجزئة، و حرصه على محاربة الظلم بمختلف أشكاله، و تركيزه على إحترام الحريات الأساسية الفردية والجماعية، و تكريس مبدأ التداول على السلطة، وتأكيده على دور الجهاز البيروقراطي الإداري كأداة فعالة في استعادة الثقة المفقودة بين الدولة والمواطن.

إن هذا المشروع السياسي قد لقي عدة عقبات أدت إلى تعطيله، وفي الأخير إجهاضه خاصة مع اغتيال صاحب الفكرة رئيس المجلس الأعلى للدولة السيد" محمد بوضياف"، هذه العقبات يمكن تحديدها في النقاط التالية:

١ - نظرا لعد توضيح مشروع التجمع الوطني للآليات التي تسمح باستقلالية الأحزاب من حيث التنظيم داخل التجمع، أدى بمختلف الأحزاب السياسية الى رفض هذا المشروع السياسي، من منطلق أن هذا الأخير يؤدي إلى إضعافها تدريجيا ليسهل إحتوائها.

٢ - تجاهل للمكانة المؤثرة و الفعالة التي تحتلها المؤسسة العسكرية في الساحة السياسية، ومحاولته لتقليص دورها وهي التي أتت به إلى السلطة^(١).

٣ - إنتهاجه لسياسة التشدد و المواجهة اتجاه التيار الإسلامي ، و تأييده لأولوية الحل الأمني على الحل السياسي للأزمة ، الأمر الذي أدب إلى تفاقم الوضع، و تزايد معارضة الأحزاب لهذا المشروع.

٤ - إرتكازه على موضوع الفساد السياسي و الإداري داخل مؤسسات الدولة وأجهزة الاقتصاد، ومحاولته لشل حركة

١ - حيث أعرب في أحد تصريحاته عن رغبته في تأسيس نظام لا يكون للسلطة العسكرية أو التيار الإسلامي فيه أي تأثير على خيارات وحركة النظام ، أنظر :

- هدى ميتيكس، "توازنات القوى في الجزائر"، المستقبل العربي، العدد 172، الصادر بتاريخ 1993، ص 47.

الجماعات المصلحية التي نمت و ترعرعت في ظل النظام السابق، الأمر الذي أدى إلى اصطدام طموحاتها مع مشروع الرئيس " محمد بوضياف " في تطبيق سياسته، وبالتالي إقصائه من السلطة باغتياله يوم 29 جوان 1992 . ليكون هذا الاغتيال السبب المباشر لفشل وإجهاض مشروع التجمع الوطني.

و مهما يكن، فقد تميزت فترة الرئيس " محمد بوضياف " و التي دامت 165 يوما بتدهورو تفاقم الأزمة السياسية، ودخول الجزائر في دوامة عدم الإستقرار السياسي، نتيجة إتباع سياسة الرأي المخالف ، والرفض المطلق لمبدأ التداول على الحكم، و تجاهل الإرادة الشعبية التي لا تؤمن بالتغيير المفروض من قبل الطبقة البيروقراطية الحاكمة التي تحاول جاهدة للحفاظ على مقاليد الحكم و على إمتيازاتها ومكانتها السياسية.

إن هذه السياسة المفروضة على الإرادة الشعبية، والمراهنة على حل أزمة التنمية السياسية أمنيا، لم تؤدي إلا إلى تفاقم الأزمة وإدخال الجزائر في دوامة العنف السياسي، إذتشير الإحصائيات الرسمية بأن أكثر من 2 مليار دولار خسارة مادية، و حوالي 1500 قتيل و 4550 جريح، و 538 مؤسسة تربية محروقة ^(١)، نتيجة إيقاف المسار الانتخابي وإتباع السياسة الأمنية في حل الأزمة. ناهيك عن الخسائر البشرية والمادية فيما بعد .

وبناء على ذلك يمكن القول، أن في نمط النظام الجزائري لم تقلت السلطة من أيدي البيروقراطية العسكرية، باستثناء محاولة السيد " محمد بوضياف " الذي حاول تقليص دورها وتوسيع الحوار مع القوى السياسية الفاعلة، غير أن الجيش أثبت أنه لا يرغب دخول الممارسة السياسية أو تولى شؤون تسيير البلاد، إذ بمجرد القيام بحل الأزمة يعود إلى مهمته الأساسية، ولكن هذا لا يعني إبتعاده عن الحياة السياسية، بل يبقى دائما وراء العمليات السياسية بالتعاون مع النخبة البيروقراطية أو

١ . محمد هناد، المرجع السابق الذكر، ص ٩٨.

التقنوقراطية. من أهمل الأمثلة الحية عن نجاحه في المتابعة والمشاركة والتحكم في كل الخيارات التنموية السياسية الأساسية للبلاد بالدرجة الأولى، نجد وصول " بن بلة " الى قمة النظام عام 1962 دون غيره من زعماء الثورة، ثم الإطاحة به بعد حركة 19 جوان 1965 ، ووصول العقيد " هواري بومدين " إلى السلطة ومن بعد " الشاذلي بن جديد " ، وكذلك توقيف المسار الانتخابي و مصادرة الإرادة الشعبية سنة 1992، والمجيء بالسيد " محمد بوضياف " ووضعه على سدة الحكم.

إن تطور الأحداث في الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، توحى على أن مؤسسة الحكم في النظام السياسي الجزائري هي المؤسسة العسكرية، و تمثل في نفس الوقت القيادة، والحكم و النظام، اذ تعتبر مركز قوة النظام ^(١).

ويشهد عليه في الجزائر أنه يمثل الأداة الرئيسية في ترتيب الإجراءات السياسي، والقوة الفاعلة في خلق الظروف لتنظيم وإدارة السلطة في البلاد، والركيزة الأساسية التي يبني عليها النظام السياسي ، ويشير " فرييل هيدي " في هذا الإطار أن دخول الجيش في ميدان العمل السياسي يتصل بالتوتر الذي يصاحب التغيير الاجتماعي الرئيسي أكثر من كونه محاولة من قبل القادة الجيش الطامحين للوصول إلى الحكم، إذ أن المؤسسات السياسية في الدول النامية، كانت أصلية أو مستوردة، كما لم تكن قادرة على الوفاء بالتوقعات الشعبية التي تتمثل في الاستقرار السياسي، و تحقيق الأهداف التنموية، الأمر الذي يؤدي إلى حلول الجيش محل أنظمة سياسية مختلفة ^(٢).

١- هناك كتابات متخصصة في مجال دراسة الظاهرة العسكرية في العالم العربي والإسلامي والثالث مثل كتابات أحمد عبد المالك، ومولود حمروش، و عبد القادر يفصح، و آخرون

٢. فرييل هيدي، المرجع السابق الذكر ، ص 173.

المبحث الخامس:

العوامل المقيدة لإصلاح البيروقراطية الإدارية

وأثرها على مسار التنمية السياسية في الجزائر:

تعد أزمات التنمية السياسية في الجزائر خطيرة و متشعبة في آن واحد ، مثلها مثل بقية الدول المستضعفة التي تعاني من أزمات الشرعية ، والتوزيع ، والتغلغل ، وعدم الإستقرار السياسي ، وأزمة الإنجاز الاقتصادي والاجتماعي. ويرجع السبب الرئيسي في تفاقم أزمات التنمية السياسية و في إخفاق عملية بناء دولة قوية إلى الفئة البيروقراطية ، باعتبارها الطرف الفاعل في أي عمل تنموي سواء في رسم و تنفيذ الإستراتيجيات السياسية و الإدارية ، أو في تطبيق سياسات الإصلاح. بالإضافة إلى أن البيروقراطية الإدارية الجزائرية مازالت بأشكالها ، و بنياتها، و أشخاصها، و تركيبتها الحالية إمتداد في الطبيعة والمنهج للإدارة الفرنسية، لذلك نجد الإدارة قائمة إلى اليوم على إهمال المواطن الجزائري واحتقاره من خلال معاملة لا إنسانية في أبسط الأمور الإدارية التي تضطره إلى الإحتكاك بهذه البيروقراطية الإدارية أو النفور منها.

وعليه، فإن تطور أزمات التنمية السياسية وتشعبها، كان لها تأثير عميق على إستفحال سلطة البيروقراطية الإدارية، وإنعكاس سلبي على إصلاح أجهزتها وتطور أدائها في مختلف المجالات التنموية، إذ عرقلت عملية الحصول على مؤسسات سياسية وإدارية صلبة و دائمة قابلة للتحكم في عناصر القوة السياسية وتطورها و توجيهها نحو الأفضل والأنجع.

فإذا كان إصلاح الجهاز الإداري هو عملية سياسية موجهة لضبط و تكيف العلاقة بين البيروقراطية و عناصر أخرى في المجتمع أو مع البيروقراطية نفسها ^(١)، فإن هذه العملية في الجزائر تميزت بعدة خصائص نجملها فيما يلي:

١ . كما أن عملية إصلاح الجهاز الإداري تحتاج إلى مؤسسات سياسية فعالة ، فمن غير الممكن قيام إصلاحات إدارية دون إصلاحات سياسية، أو إصلاحات سياسية . إدارية

١ - أن عملية الإصلاح الإداري، هي محاولة من قبل السلطة لتوسيع نفوذها داخل الجهاز الإداري و تنفيذ سياستها، إذ يعتبر الإصلاح الإداري عملية موجهة لضمان سلطة البيروقراطية الحاكمة في إتخاذ القرارات الإدارية .

٢ - هيمنة القائد السياسي، و تمركز القوة السياسية في إتجاه واحد، دون مشاركة جماعية في إحداث الإصلاح الإداري، هذه الخاصية نجدها أكثر شيوعا في الدول المستضعفة و منها الجزائر، إذ أن القيادة الحاكمة في ظل هذه الأنظمة السياسية تسعى دائما إلى خلق إبتكارات سياسية جديدة لكنها من حيث الخصائص تبقى دائما ذات نيات مشبوهة و غامضة .

٣ - إستخدام الإصلاح الإداري من قبل السلطة السياسية كوسيلة لتنفيذ المركزية الإدارية، و ليس كعملية تطويرية للنظام الإداري .

٤ - عدم الإستقرار السياسي، وتغير الحكومات المفاجئة والسياسات التنظيمية، أثر سلبا على خلق جهاز إداري متطور و فعال.

٥ - كما أن غياب المؤسسات السياسية الفعالة والدائمة، وغموض القوانين المؤسساتية الصارمة، أدى إلى تعاضم سلطة البيروقراطية المغلقة التي تقف في وجه أي عملية إصلاح فعال و دائم .

٦ - تعتبر ظاهرة تولي و إدارة المؤسسة العسكرية للسلطة المدنية والقيام

بعملية تسيير الشؤون الإدارية، حاجزا في إحداث التنمية السياسية و الإدارية

و تطوير المؤسسات السياسية القائمة، وقد تزامنت هذه الظاهرة منذ الاستقلال، وبرهنت فشلها في خلق منظمات سياسية مستمرة وفعالة، تقوم عليها الدولة في سبيل تحقيق التنمية السياسية والتغيير الإداري للاستجابة

لمطالب الجماهير، إذ غالبا مل يسعى الجيش الى الاصلاح وتقويم الفوضى

دون تنمية سياسية شاملة و مستدامة. فبهذا المعنى فإن إصلاح الجهاز الإداري يعني تحسين أداء البيروقراطية، ووضع الجهاز الإداري داخل آلة فعالة و منظمة للتطور السياسي والإقتصادي والإجتماعي، وهذا يتطلب إدارة ذات كفاءة عالية في مجال التنظيم و الإحتراف.

والفساد الإداريين ، وهو فى واقع الامر عامل تفكك سياسى يرمى الى

تكوين التحالفات بين فئات المجتمع بدلا من التوجة الى بناء التنظيمات السياسية والإدارية ذات الممارسات الديمقراطية الفعلية ولا ينفذ وعود الإصلاح التى يتعهد بانجازها عند تولية الحكم ذلك ان الفئات الاجتماعية المستفيدة من تدخل الجيش فى الادارة هى المؤسسة العسكرية نفسها وبعض التجمعات المدنية كالبيروقراطية والتقنوقراطية من الذين يشغلهم فى الادارة ، كما تعمل هذه التجمعات المدنية على حماية واستمرارية الادارة العسكرية لحماية مصالحها وامتيازاتها الخارجية.

٧ - أن إستفحال أزمات التنمية السياسية جعلت السلطة أقل ميلا وتحمسا

نحو إجراء إصلاح إداري وإصلاح البناء المؤسساتي الذي يهدف إلى إقامة

دولة المؤسسات والإستقرار العام، أي القيام بأصلاح إداري عميق يعيد

الإهتمام ببناء المؤسسات الإدارية الكفوة و المستقرة.

٨ - إن التغيير الإداري الذي حاولت السلطة توظيفه لتنفيذ وتحقيق سياستها ،هو التى يفرزها قرار فوقى ، اى لم تشارك فيه الاحزاب السياسية ، ولا العلماء، ولا المواطنين، حيث يرى فى هذا الصدد السيد"عبد الحميد مهورى" ان التغيير يحدث بالاعتماد على قوى المجتمع والتعامل معها، نغنى سواء التغيير السياسى او الاقتصادى ، والاتيان بسلطة لا تاخذ بعين الاعتبار قوى المجتمع وتريد ان تصل الى مجموعة حلول من وجهة نظرها مثالية للتغيير الاقتصادى والسياسى ،والنتيجة كانت ايقاف التغيير الذى هو ديناميكية اجتماعية الى محاولة احداث ديناميكية ادارية فوقية والتى فشلت وجعلت البلاد تدفع فاتورة ثقيلة جدا فى جميع الميادين"^(١).

١ . جريدة النصر اليومية الصادرة بالجزائر ، ١٢ أبريل ١٩٩٤ ، ص ١١ .

٩- إن تطور حدة الصراع السياسي و تداخل الاختصاصات أدى إلى تلاشى دور الإصلاح الإداري في صنع القرار السياسي و إيجاد التوازن بين الإداري والسياسي في عملية إدارة الدولة و المجتمع معا.

١٠- غموض فكرة إصلاح الجهاز البيروقراطي عند أغلب الأحزاب السياسية في الجزائر، أي أنها لم تراعي أهمية و دور الإصلاح الإداري في اقامة و تحديث النظام الإداري الذي يعتبر الأداة الرئيسية في تطوير بيروقراطية الإدارة الجزائرية و القضاء على سلبياتها و أساليبها التقليدية.

١١- إن فشل إصلاح بيروقراطية الإدارة في إحداث مؤسسات سياسية وادارية عالية الاحتراف ودائمة و متخصصة، يرجع إلى تزايد ضغط قوى وإدارية المعارضة للتغيير السياسي و الإداري، وإلى تزايد حدة المخاوف السياسية لدى قادة المؤسسة العسكرية و الفئة التقنوقراطية ونتيجة لهذه العوامل مجتمعة، يمكن القول أن إصلاح بيروقراطية الإدارة في الجزائر كان محدود الأهمية في مجال التنمية السياسية الشاملة، إذ لم توفر السلطة السياسية الظروف الملائمة لعملية تحقيق إصلاح فعال ورشيد وجذري لمواكبة التغيرات السياسية التي نص عليها دستور فبراير ١٩٨٩، بل اعتمدت على الإصلاحات الجزئية والظرفية، ويرجع ذلك إلى تخوف هذه الأخيرة من نتائج إجراءات التغيير والإصلاح، التي قد تفقد على اثرها مكانتها السياسية داخل النظام وتصبح غير قادرة على مواكبة التطور المؤسستي وإمكانية التجاوب وتلبية المطالب العديدة للقوى السياسية و المواطنين معا.

وباعتبار أن إصلاح بيروقراطية الإدارة ذا قيمة سياسية جوهرية ويمكن أن يؤدي دورا هاما في تقوية المؤسسات السياسية والإدارية، فإن بيروقراطية السلطة في الجزائر تسعى دائما إلى تنظيم الحياة السياسية والمجال الإداري حسب تطلعاتها وتكتيكها السياسي القائم على إستقرارها في السلطة، والحفاظ على إمتيازاتها ومصالحها، فهي تقوم بالإصلاح والتغيير كوسيلة لتقوية نفوذها، وتقبيد فعالية الأحزاب ونشاطاتها السياسية، وتحاول من جهة أخرى كسب المساندة النخبوية.

إن تعثر عملية إصلاح بيروقراطية الإدارة في إحداث نظام سياسي وإداري دائم وفعال، يعود إلى مشكلات كثيرة ومعقدة، أثرت على تلاشي قوة عملية الإصلاح و أهدافه السياسية والإدارية، التي تقوم على

عملية ترسيخ تقاليد سياسية وإدارية جديدة و معاصرة تتماشى و مقومات التنمية السياسية التي ترمي بدورها إلى إقامة بناء سياسي فعال ودائم، يسعى من خلاله النظام تحقيق التنمية الشاملة و تلبية المطالب المتنوعة للمواطنين ، وتحقيق مبادئ وأسس الحكم الصالح. ومن منطلق السعي لإيجاد البديل الفعال لتحقيق التنمية السياسية

الشاملة والمستدامة، سأحاول من خلال هذا المحور دراسة وتشخيص أهم

مشكلات إصلاح بيروقراطية الإدارة، والعراقيل التي واجهت العمل التنموي

السياسي والإداري في الجزائر.

أولاً: المشكلة الاقتصادية:

لقد خلقت الدولة البيروقراطية في الجزائر تناقضات و ظروف معقدة،

و

أصبحت عاجزة عن التحكم فيها نتيجة إعتماها عن الريع البترولي الذي سيطر عليه، و إستبعادها للمشاركة السياسية الواسعة من قبل المجتمع^(١)، و تحررها من ميكانزمات السوق و ضغوط القيمة . فكانت بذلك الأزمة التي مست مختلف المجالات الإقتصادية و الإجتماعية و حتى الثقافية، و يمكن حصر هذه التناقضات وما أسفرت عنه في النقاط التالية :

أ - فشل التسيير البيروقراطي للإقتصاد الوطني: لقد أصبحت الدولة البيروقراطية عاجزة عن التحكم في التسيير البيروقراطي للأنشطة الإقتصادية التي فرضتها، فكان الأسلوب الرأسمالي سائداً، لكن الفعالية الإقتصادية الخاصة

١ . ذلك أنه في ظل ظروف الدولة الريعية غالباً ما تهمش قضية الديمقراطية بإقامة ما يشبه البرلمان ذات الأكتريية المزيفة، وفي ظل الشرعية الشكلية لهذه المؤسسات ، تقيم هذه الأنظمة دساتير وقوانين تضمن لها الدور الفعلي المسيطر على جهاز الدولة فيما يتعلق بالاختيارات الأساسية في التوجه الإقتصادي.أنظر :

. السعيد عبد الأمير، " الريع البترولي و الدولة الريعية "، دراسات عربية، العدد ٦٠ ، الصادر بتاريخ أبريل ١٩٨٩، ص ٦٢.

التي يضيفها هذا الأسلوب على القوى المنتجة و التي تقوم على تحقيق الربح الأقصى تتناقض تماما مع أسلوب التسيير البيروقراطي الذي فرضته الدولة، فمسيروا المؤسسات الإقتصادية العامة بحكم سلطتهم، يتصرفون في موارد مؤسساتهم وهم متحررين من آليات ضغوط السوق، طالما أن بقائهم في مناصبهم مرتبط بالتعيين من فوق، وبالتالي فإن معيار الربح يتم التخلي عنه، كما وصل العجز المالي للمؤسسات الإقتصادية العامة إلى ٢٥٠ مليار دينار جزائري^(١) ولم ينتج عن ذلك إعادة إنتاج موسع لرأس المال في القطاع العام الإنتاجي، وإنما حصل توسع لقوة العمل، و تضخم كبير للوظائف المرتبطة بالإدارة في جهاز الإنتاج، دون أن ننسى مبلغ ١٢٠ مليار دينار جزائري الذي يوزع سنويا على شكل أجور في الإدارات التي تعرف فيها كتلة الأجور تزايدا مستمرا دون أي مقابل يذكر^(٢). إذ كانت المؤسسات الوطنية يغلب عليها الطابع الإجتماعي و السياسي، فالجزائر عرفت إقتصاد مسيس وليس سياسة قائمة على النجاعة والفعالية، لذلك كانت المشاريع الإقتصادية ولا تزال في الواقع خاضعة لتقلبات القرارات و الأحكام السياسية والبيروقراطية التي لا تعرف الإستقرار.

ونجم عن ذلك كله تطور تناقضات حادة في توفير و توزيع الحاجيات ، الأمر الذي أدى إلى خلق أزمة التوزيع و إنعدام الرقابة والمساءلة، و غياب إستراتيجية واضحة تميزت بالفشل وقصر النظر، ومعالجتها للمشاكل السطحية^(٣).

١ . سحنون محمد، "المؤسسة الإقتصادية العمومية في ظل الإصلاحات الإقتصادية"، مجلة

العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد ٤، ماي ٢٠٠٣، ص ١٠٣.

٢ . يومية الشعب، " عرض الحكومة عن الوضعية الإقتصادية و المالية والإجتماعية في البلاد"، الصادرة بتاريخ ٣١ جويلية ١٩٩١، ص ٣.

3- Smail Boukhaoua , « économie du marché : attentes et inquiétudes », Revue l'économie : mensuel économique , édition Algerie presse service , decembre 1996 , n° 39 , p 32 .

ب - سلبية العمال و أزمة الإنجاز: إن الدولة البيروقراطية بإقصائها العمال من المشاركة الفعلية في إدارة الإقتصاد ومن الحياة السياسية، و حرمانهم من حقوقهم الأساسية . من هنا برزت الغيابات غير القانونية، و إحتقار العمل كعنصر أساسي و جوهري في تحقيق العمران و الإنجاز،حتى أن بعض الإحصائيات تؤكد أن الجزائر تعد من بين الدول في ضياع الوقت الخاص بغيابات العمال خارج إدارتهم و ورشاتهم المختلفة.

فأكثر من ١.٠٠٠.٠٠٠ ساعة تضيع في السنة، إلى جانب البطالة المقنعة من جهة، وتضييع الوقت داخل المنظمة من جهة ثانية. وهذه الظاهرة السلبية مرتبطة بعدة عوامل نذكرها فيما يلي:

١ - غياب سياسة تشجيعية للعمال الجادين والموظفين المنضبطين، سواء في المجال المعنوي أو المادي أو كلاهما معا.

٢ - الظروف الإجتماعية والإقتصادية والثقافية المزرية التي يعيشها العامل أو الموظف.

٣ - إحتقار العمل، والتفريق بين العمل اليدوي والعمل الفكري، أو بين العمل النظري والعمل التطبيقي.

٤ - بروز القيم السلبية في الوسط الإداري و العمالي كالتسابق نحو البذخ، والترف، والرشوة، وسيطرة الجشع، والتبذير^(١)، والعمل القليل مقابل الكسب الكثير، والتحايل على القوانين.

١ . يقول الأستاذ الدكتور "عبد المجيد مزيان" رحمه الله: "... إن المترفين يكونون وحدهم طبقة الأشرار في كل مدينة ". ويقول أيضا: " أن المترف، حسب ما يبدو في هذا الجو من التفكير (وهو يتكلم عن الجو الإسلامي والسياسي القرآني)، ليس هو كل غني فالغني أساسا إنما هو إستغناء عن الناس أي أنه حالة الرجل الذي يفى بحاجاته الأساسية . و أن صاحب المال المقتصد في تصرفاته، والراد من رزقه على الفقراء من بني أمته بإيتاء الزكاة أو ما يشبهها من الصدقات، لا يدخل في زمن المترفين ". أنظر:

ومن هنا فإن عدم التحكم في سلبية العمال و ضعف الإنجاز ، والخسارة المكلفة لمؤسسات الدولة، ترتب عنه عجز الدولة في تحقيق الموازنة بين توجيه جزء من مواردها نحو التوسع في الإنتاج وتغطية تكاليفه، وأصبح الإعتماد على عائدات المحروقات والإقتراض من الخارج لتغطية هذا العجز، وتوفير الحاجيات المختلفة مع ما يترتب عن ذلك من مخاطر علاقات التبعية التكنولوجية و المالية.

وبغض النظر عن إختلاف وجهات النظر حول الأسباب التي أدت إلى تكوين وتفاقم الأزمة الإقتصادية وحتى الإجتماعية التي كان لها الأثر في عرقلة أي عمل إصلاحى وتنموي لبيروقراطية الإدارة في الجزائر فإن الواقع يبرز لنا عدة مؤشرات لهذه الأسباب التي من أهمها:

- سوء التسيير والتصرف في الإمكانيات و الموارد المتاحة منذ الإستقلال، ونقص الإستثمارات، وتكفي الإشارة هنا إلى مظاهر التبذير وظهور أشكال مختلفة لإختلاس الأموال العامة دون رقيب أو حسيب، وإنتشار الرشوة والمحابيات، وإستفحال النزعة الإستهلاكية و تحول الإستهلاك إلى رمز للتمايز الإجتماعي واحتقار العمل المنتج .
- إضافة إلى ذلك، عدم الإعتماد على الكفاءات العلمية ، و بالتالي الإبتعاد عن العمل المخطط، ثم الفراغ القانوني والتنظيمي في معظم المجالات، مع تناقض القوانين وعدم تطبيقها في حالات أخرى .
- عدم الإستقرار والإستمرارية بالنسبة للمسؤولين ومسيري المؤسسات مما جعلهم لا يتحكمون في التسيير، ونفس الشيء بالنسبة للقوانين والقرارات والمشاريع حيث يطغى عليها التسرع سواء من حيث الإقدام عليها أو في تغييرها.
- إنعدام المقاييس العلمية و الموضوعية في إختيار وتعيين و إقالة المسؤولين والمسيرين، إذ تخضع هذه العملية إلى حسابات و مسائل لا علاقة لها بالقدرة والكفاءة و النزاهة ، وإنما تبنى على

- عبد المجيد مزيان ، النظريات الإقتصادية عند ابن خلدون، وأسها من الفكر الإسلامي و الواقع المجتمعي ، ١٩٨١ ، ص ٥١.

إعتبارات المحابيات و القرابة والولاء والجهوية. ويرى الأستاذ "عمر صدوق" أنه في حالة تفاقم المشاكل و صعوبة تغطيتها يأتي دور التغيير ، لكن أي تغيير؟ إنه تغيير في الواقع من قطاع إلى قطاع، ومن درجة إلى درجة أعلى أو مساوية على الأقل^(١) . يضاف إلى ذلك غياب القدوة في التضحية وبذل الجهد من أجل الصالح العام الوطني، وهو ما أفرز نقشي أزمة الضمير المهني، وظاهرة اللامبالاة "هذا ما جعل المناصب والمسؤوليات تتحول للمصلحة الشخصية خاصة الثراء غير المشروع على حساب أداء المهمة... كما أفرز سيادة البيروقراطية السلبية التي شوهت صورة كل ما هو حكومي في نظر المواطن..."^(٢) .

- إعتدال السياسة الإقتصادية على الخارج، حيث ربطت عملية التنمية بالإعتماد على الغير، و قد ترتب عن ذلك ديون وفوائد تحولت إلى عبئ يثقل كاهل الإقتصاد الجزائري. وقد رافق هذه التبعية الإقتصادية تبعية في نمط المعيشة والإستهلاك للدول الغربية بفعل سياسة الإنفتاح.

ومن هذا، فإن تفاقم الوضع الإقتصادي و تدهوره، يبقى عاملا سلبيا في نجاح الإصلاح السياسي والإداري، ولا يمكن القضاء على تأثيراتها إلا من خلال الإنطلاق من عنصر التنمية السياسية والإدارية وسياسة التنمية التي ذهب إليها الأستاذ "محمد قاسم القريوتي" والمتمثلة في:

- ١ - الأصالة : بمعنى أن تتبع أي نظرية تنموية لأي بلد من المجتمع الذي وضعت لخدمته وتعكس قيمه وإتجاهاته، وإلا فإنها نظرية مستوردة خاطئة، لأن التنمية يجب أن تكون ذاتية تتبع من حاجات كل المجتمع.
- ٢ - الشمولية: أي تشمل كل الأبعاد السياسية والإقتصادية والإجتماعية والإدارية والبيئية.

٣ - الإعتماد على النفس.

٤ - التركيز على الحاجات الأساسية لغالبية السكان.

٥ - الإنسجام مع البيئة الطبيعية.

٦ - إعتمادها على مشاركة غالبية المواطنين سواء في عملية وضع

١ . عمر صدوق، آراء سياسية و قانونية في بعض قضايا الأزمة، الجزائر: ديوان

المطبوعات الجامعية، ١٩٩٥، ص ٩٢ .

٢ . المرجع نفسه، ص ٩٢.

الأهداف أو التنفيذ وذلك من خلال الأطر التنظيمية المناسبة.
٧ - الإعتدال على التنمية الريفية (أي الأرض)^(١) .

بالإضافة إلى ذلك ، ضرورة الإعتدال على التعددية الإقتصادية التي تعد المناخ المناسب و الوعاء المؤسسي الأمثل للتنمية الشاملة في الجزائر ، ليسهم كل قطاع بدوره في عملية التنمية في إطار تقسيم العمل ويحدد كل قطاع بوضوح و يوفر المناخ الضروري للتنافس الإيجابي فيما بين المؤسسات العامة والخاصة ويحقق التكامل والإنسجام بين مصالح كل منها مع الصالح العام.

ثانيا: المشكلة الثقافية:

بغض النظر عن التضارب بين التعاريف بشأن الثقافة - لأن لكل أمة أو شعب ثقافته وحضارته - فهي كما يعرفها المفكر "مالك بن نبي" "... على أنها توجيه الطاقات الفردية لتحقيق بناء الفرد في الداخل بالنسبة إلى مصلحته ولتحقيق مكانه في المجتمع بأنسجام تلك المصلحة مع مصلحة المجتمع ... أما السياسة فإننا نحددها على أنها توجيه الطاقات الإجتماعية لتحقيق بناء المجتمع في الداخل و تحقيق مكانه في الخارج ، على أننا

حينما نحلل الطاقات الإجتماعية بصفة عامة نرى أنها تتضمن أولا وقبل كل شيء الفرد كأداة و هدف . فالطاقات الإجتماعية تنبع من الفرد و تعود إليه ... إذن هناك تضامن بين الثقافة والسياسة و ليس ترتيب و أسبقية ... والتوفيق هذا بين الثقافة و السياسة يتحقق عن طريق الفرد لأنه هو العنصر الواعي الموجه للطاقات الإجتماعية"^(٢) . و هذا ما يعرف اليوم في المصطلحات السياسية بالثقافة السياسية والإدارية و هي من صميم عملية التنمية السياسية التي تكسب بيروقراطية الإدارة: فهما

١ . محمد قاسم القريوتي، "واقع نظريات التنمية الغربية و إمكانية تطبيقها في الدول النامية

"، مجلة دراسات، عمان، العدد الخامس، المجلد الحادي عشر، صيف ١٤٠٥،

تشرين الثاني ١٩٨٤، ص ٨٢ . ٨٤.

٢ . مالك بن نبي، تأملات، دمشق: دار الفكر ، ١٩٧٨، ص ٢١ . ٢٢.

أحسن ، وقدرة على التنبؤ بالسلوك، وخبرة جديدة، ومساعدة تسهل إحداث التغيير^(١).

إن دور القيم أو الأخلاق أو العادات أو الدين أو السلوك في فهم الإنسان وحل مشكلاته ومشكلات التنظيم بصفة عامة، أصبح الشغل الشاغل عند علماء الإدارة السلوكية. لأن عملية الاتصال (وهي من العمليات الإدارية الهامة) لا يمكن أن تكون جيدة بين القمة والقاعدة إلا إذا فهمنا البيئة الإنسانية و الثقافية للإنسان نفسه.

هذا ما إنتبه إليه العرب في عز حضارتهم الإنسانية . ونفس الشيء إنتبه إليه اليابان من خلال نموذجهم الرائد^(٢)، والذي يولي أهمية للبعد الثقافي والأخلاقي في الإدارة. أما في الديار الإسلامية والعربية بصفة عامة ، والجزائر بصفة خاصة، فتعاني من غياب الثقافة الإدارية، مما أدى إلى الإغتراب الإداري عن طريق التقليد الأعمى وتطبيق أسلوب العلاج بالمثل ، وفي هذا الصدد يرى المفكر "مالك بن نبي" أنه: " لا يجوز لأحد أن يضع الحلول، مغفلا مكان أمته ومركزها، بل يجب عليه أن تنسجم أفكاره ، وعواطفه، و أقواله، وخطواته مع ما تقتضيه المرحلة التي فيها أمته، إمّا أن يستورد حلولاً من الشرق أو الغرب، فإن في ذلك تضییعا للجهد ، ومضاعفة للداء، إذ كل تقليد في هذا الميدان

١ . جون م. فيفندر، ب. شيرود ، التنظيم الإداري، ترجمة محمد توفيق رمزي ، خير الدين عبد القوي ، القاهرة . بيروت : مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٦٥ ، ص ٢٨٣ . ٢٨٥

٢ . الذي يعني في الواقع نظاما عاما أو نظرية متكاملة تمتد جذورها في أعماق التراث الحضاري الياباني و تكسب سماتها من الأرض و الطبيعة والبيئة اليابانية، ثم يمتزج كل ذلك و يتحول إلى مقومات تحدد أبعاد الشخصية اليابانية التي يراها العالم في صور مناهج خاصة للحياة وأنماط خاصة للسلوك. ولا نبالغ إذا قلنا إن الشعب الياباني ينفرد بها بين سائر الشعوب. راجع في ذلك:

- وليام ج. أوشي، النموذج الياباني في الإدارة. نظرية Z، ترجمة حسن محمد سين ، - السعودية: معهد الإدارة العامة، ١٩٨٥، ٣٣٨ صفحة.

جهل وانتحار ... فالفرق شاسع بين مشاكل ندرسها في إطار الدورة الزمنية الغربية، ومشاكل أخرى تولدت في نطاق الدورة الإسلامية " (١).

ومن منطلق تشخيص العوائق و العراقيل التي تواجه عملية إصلاح بيروقراطية الإدارة و إيجاد ثقافة إدارية ملائمة للبديل الأصيل للتنمية السياسية في الجزائر، فيبدو أن هذه العوائق ليست عوائق موضوعية فقط، بل ذاتية بالدرجة الأولى تتمثل أساسا في تناقض بيروقراطية الإدارة والواقع الاجتماعي والثقافي الذي تتعامل معه. إذ أضحت الأجهزة البيروقراطية تقوم على قيم وسلوكات متناقضة والمنطلقات الثقافية والحضارية للمجتمع الجزائري. ويمكن إرجاع جذور هذه التناقضات إلى جملة من الأسباب يمكن تحديدها فيما يلي:

- خلقت مخلفات الإستعمار الإستيطاني الفرنسي في الجزائر من جهة، و التجارب التربوية المتعاقبة بعد الإستقلال من جهة أخرى ، ثلاثة فئات من ناحية لغة التفكير و التعامل . الأولى تتقن اللغة الفرنسية و تجهل اللغة العربية، و الثانية تجيد اللغة العربية الرسمية، أما الثانية فهي مزدوجة اللغة (عربي - فرنسي) لكن ليس إلى حد الإلمام الجيد بهما معا في آن واحد بل نجد تغلب لغة على أخرى .

- سيطر المفرنسون منذ الإستقلال على كل مراكز القرار الحساسة، خاصة وأن كل الإدارات كانت مفرنسة تماما غداة الإستقلال . وتطورت الأمور إلى ظهور إزدواجية لدى بيروقراطية الدولة في التعامل بين المعرب و المفرنس، و التمايز الاجتماعي والوظيفي بينهما ، كما أفرز هذا الوضع إنعدام المساواة خاصة في مجال الصعود الاجتماعي. يقول الأستاذ "محمد الملي" : "...عندما يجد الإطار المعرب نفسه أمام بعض الآفاق المسدودة ، تجعله يشعر بالغبين و التعسف، و هو ما من

١. مالك بن نبي، شروط النهضة، ترجمة عبد الصبور شاهين و عمر كامل مسقاوي، دمشق

: دار الفكر، ١٩٧٩، ص ٤٧ . ٤٨.

شأنه أن يساعد على إختمار عوامل سخط و صراع ، يزيد في حدته غياب المناقشة و الحرص على تأمين مزايا المهنة .. " (١) .
- نتج عن الإزدواجية في التعليم و الثقافة إزدواجية في الشخصية الوطنية ، تمثلت في :

(١) شخصية إغترابية لا ترى ذاتها إلا من خلال الإرتباط الواعي أو غير الواعي بثقافة الغرب وحضارته خاصة النموذج الفرنسي، وإعتبارهما التنمية والتقدم بدعوى شمولية وعالمية المشروع الثقافي و الحضاري ونجاعته التاريخية وتأكيد المتواصل على إنسانيته. وبدعوى ضرورة التحلي بالواقعية و إختصار الطريق إلى التنمية والتحديث، وهذا ما خلق إبتعاداً متنامياً بين من يمثل هذه الشخصية و بين الفئات الشعبية، و بينهم وبين تراث وتاريخ الجزائر. ولما كانت ولا تزال هذه الفئة هي التي تسيطر على بيروقراطية الدولة و أجهزتها، وبالتالي المراكز القيادية السياسية و الإدارية، يتضح لنا مدى الانفصال بين الجماهير وهؤلاء المثقفين، وهذا عامل كان من بين أسباب فقدان الثقة في النظام واستفحال أزمة شرعيته.

(٢) شخصية تبحث عن ذاتها التاريخية و الحضارية، و تصارع الإغتراب والذوبان إستناداً إلى إختلاف الغرب و تميزه فكراً و قيماً إجتماعية عن الخصوصية المحلية الجزائرية، إذ لا يمكن تحقيق أي تنمية إلا انطلاقاً من الخصوصيات المتميزة .

وعليه، فإن جميع هذه التناقضات تكبح من سيرورة بعث و نمو ثقافة سياسية وإدارية أصيلة ومتجددة، وبالتالي إحداث التغيير من أجل التنمية ، كما تمنع من ظهور نخب سياسية و فكرية متمرنة على الممارسة التأسيسية الخاضعة لضوابط موضوعية تحددها المصالح العامة للمجتمع والدولة. كما أن هذه التناقضات أدت إلى تعزيز سلطة بيروقراطية إدارية عقيمة و متعربة قائمة على بني قديمة تعتمد على علاقات القرابة، والجهوية، والزبائنية ، ومنتهيا بها الأمر بإستخدام العنف الرمزي والمادي للحفاظ على الوضع القائم.

١ . محمد الميلي، "الجزائر والمسألة الثقافية: التناقضات الثقافية"، المستقبل العربي، العدد ٤٥

، نوفمبر ١٩٨٢ ، ص ٥٦ .

من كل ذلك، فالمسألة الثقافية عملية ضرورية للقيام بإصلاح جذري وأصيل يكون منطلقه إبراز الهوية الوطنية والحضارية للمجتمع الجزائري من جهة، كما يكون بعيدا كل البعد عن الثقافات المستوردة عن طريق ما يعرف بأسلوب العلاج بالمثل، وهذا لا يكون إلا من خلال الإنطلاق من خصوصيتنا الحضارية و هويتنا الثقافية، ويحضرني في هذا الصدد قول المفكر "مالك بن نبي": " إن كل فراغ إيديولوجي لا تشغله أفكارنا ، ينتظر أفكارا منافية معادية لنا " (١) .

إن العوائق التي تقف في طريق إصلاح بيروقراطية الإدارة في الجزائر ، لا يمكن القضاء عليها وإزالتها ، إلا بفهم مدلول الثقافة و الحضارة أولا ، أي المحيط الثقافي العام . ثم ترسيخ الثقافة الإدارية التي تهتم بالإنسان و المادة و الوقت ثانيا . لأن الإدارة - كما يقول الأستاذ " زكي غوشة " - لا تعمل في فراغ ، فهي تؤثر في المجتمع و تتأثر به ، وهي إدارة إصلاح وتحديث و تطوير (٢) .

ثالثا: المشكلة السياسية:

إذا كانت التنمية السياسية و الإدارية وسيلة وهدف لتحقيق توازن بين المكونات السياسية والإدارية في النظام السياسي، وليس عائقا في تطوير المجتمع و الدولة، فإن معالجة أي سياسة في الجزائر أو المسارات و الإتجاهات التي ستحدد معالم العمل التنوي السياسي في الجزائر، أو طرق وأساليب تسوية أزمات التنمية السياسية، لا بدّ وأن تأخذ بعين الاعتبار هذه المكونات السياسية : النخبة القيادية الحاكمة ، والنخبة البيروقراطية ، والمؤسسة العسكرية ، لأنها تعد القوى المهيكلية والغالبة والمهيمنة في المجتمع، و هي المتصارعة والمتنافسة فيما بينها، والمتحالفة في نفس الوقت مع بعضها ضد خصوم آخدين خاصة بعد إقرار التعددية السياسية .

١ . مالك بن نبي ، إنتاج المستشرقين ، القاهرة : مكتبة عمار للطباعة و النشر و التوزيع ، ١٩٧٠ ، ص ٥٨ .

٢ . زكي غوشة، "المؤثرات السلوكية على الأداء الوظيفي في الدول النامية " ، مجلة دراسات، عمان ، العدد الخامس، المجلد الحادي عشر، تشرين الثاني ١٩٨٤ ، ص ٢٧ .

ففي ما يخص النخبة القيادية ، بإعتبار أن أثارها تسري على تغيير السلوك في الأتباع و يتحدد نجاح العمل التنموي السياسي واستمراريته بسلامة أداء هذه القيادة فإنه يتطلب إعطاء الأهمية لإختيار القيادة ، الذي يتطلب درجة عالية من الدقة و ذلك للوصول إلى إختيار أكفأ و أنسب الناس لأمر القيادة، حيث لا بدّ من وجود مقومات يمكن الإسترشاد بها عند إختيار هؤلاء القادة ، والمسؤولية لا تنتهي بمجرد الإختيار ولكنها تمتد أيضا إلى أن تنتهي بالتوجيه والإشراف والرقابة والمتابعة والتقويم. فما هو الوضع القيادي في الجزائر؟

إن ما يحدث في الدول المستضعفة بصفة عامة، والجزائر على وجه الخصوص هو وجود قيادة عادة ما تعتمد على الولاء و الخضوع و العلاقات الشخصية لضمان إستقرارها في الحكم. وبالتالي فهي نخوية أكثر منها شعبية أو شورية. مما أدى في النهاية إلى مسaire الوضع بدلا من تغييره تغييرا جذريا.

و عليه ، فإن معظم الدراسات التي تمت حول التنظيم و السلوك التنظيمي، والأمراض البيروقراطية تجمع على أن أنماط القيادة ما زالت تقليدية و متخلفة، واعتمادها على حرفية القوانين ولو كان على حساب أهداف التنظيم، والجمود، وانعدام الابتكار والإبداع، وعدم تطبيق نظام الحوافز بالشكل الصحيح وخضوعه لمعايير ذاتية ، و تسييس المناصب القيادية، وخضوعها للإيديولوجية الحزبية و الجهوية. ومثل هذه المواصفات تبعد القيادة بالجزائر عن كونها قيادة ديمقراطية شورية، بل هي قيادة متأرجحة بين الأوتوقراطية والمنتسبية^(١). كل هذا أثر على وضع الأهداف الإستراتيجية للتنظيم السياسي والإداري للدولة الجزائرية ، إذ كثيرا ما تعتمد هذه القيادة على الشرعية التاريخية في تنظيم المجال السياسي والإداري لضمان مكانتها السياسية و سلطتها في إتخاذ القرارات واستقرارها في الحكم من جهة، والتشكيك في أي تغيير جذري لمؤسسات الدولة ونظامها السياسي من جهة ثانية. فهي تعتبر التغيير والإصلاح السياسي والإداري كوسيلة لتقوية نفوذها وسلطتها، وهنا تكمن الخطورة التي لا يدركها إلا من كان خارج الإحتواء السياسي والبيروقراطي.

عنصر ثاني للسلطة هو دور المؤسسة العسكرية في عملية التنمية السياسية و إصلاح بيروقراطية الإدارة ، إذ يمثل قوة الفصل والحسم في

١ . سرير عبد الله رابح، المرجع السابق الذكر، ص ٣٦٨.

المسائل الإستراتيجية و الحيوية ، و لم يعد قوة محايدة بقدر ما هو قوة سياسية ثالثة، أي أنه طرف أساسي في أي عملية سياسية. فالجيش لم تعد وظيفته تنفيذية لعمليات عسكرية - سياسية وحسب و إنما أيضا قوة سياسية ترسم تخطط السياسة العامة للدولة ، لأن القيادات العسكرية لها إنتماءاتها السياسية والفكرية ولها تصوراتها السياسية ومصالح شخصية وجماعية. و يمكن إرجاع قوته إلى ضعف المؤسسات السياسية والإدارية من جهة، ومن جهة ثانية إلى ذلك الحراك الإجتماعي الأفقي الذي نتج على مستوى قمة هرم السلطة بين المجموعات الحاكمة والجيش لتشكل مجموعات التكنوقراط التي تغذي الوظائف العليا في القطاع الإقتصادي و السياسي والنقابي والإداري حيث تربط هذه المجموعات السياسية والإدارية و الإقتصادية علاقات موالاة وتبعية لمركز السلطة التي يستمد مشروعيتها من قيادته للثورة المسلحة . وتعزيزا لهذا الطرح نستشهد بما يؤكد الأستاذ "صمويل هانتنغتن" « samuel Huntington أن أهم الأسباب لبروز المؤسسة العسكرية كأداة فعالة على الساحة السياسية هي أسباب سياسية تعكس تنظيم المجتمع السياسي والمؤسساتي، وليس عسكرية، ولا تعكس خصائص الجيش التنظيمية و الإجتماعية، ويمكن ربط هذه الأسباب بغياب أو ضعف المؤسسات السياسية في هذه المجتمعات ^(١). هذا ما يجعل من البيروقراطية العسكرية أداة أكثر مناسبة للتنمية السياسية ولالإصلاح السياسي والإداري من الجهاز المدني بفعل ما توحيه من صفات ديناميكية و خبرات ومعرفة فنية.

إن إدارة الجيش للسلطة المدنية ، هي ظاهرة تسود الغالبية العظمى في الدول المستضعفة ومنها الجزائر التي ما زالت تبحث عن مؤسسات تلائم أوضاعها و ظروفها الخاصة التي تحتّم عليها الدعوة إلى بناء مؤسسة عسكرية عقائدية مسيبة تسييسا فكرويا ، يسمح من خلالها الوفاء بالتوقعات الشعبية التنموية التي تعذرت أن تفي بها المؤسسات السياسية الضعيفة أصلا في هذا المجتمع.

إن تدخل المؤسسة العسكرية في السياسة والإدارة في الجزائر ظاهرة تاريخية قديمة تعود جذورها إلى الثورة التحريرية، فهي دائما تسعى إلى الإصلاح و تقويم الفساد السياسي والإداري، لكنها بعد إستلامها للسلطة تلجأ إلى تحقيق أهدافها المتمثلة أساسا في الحفاظ على

١. فيريل هيدي ، المرجع السابق الذكر ، ص ١٧٦ .

مكانتها داخل النظام، وهذا من خلال تحالفها مع الأطراف الأخرى المكونة للنظام ، كما تعتمد إلى التغيير من أجل التكيف مع الواقع الراهن دون أن تراعي أي اعتبار لمستلزمات التغيير السياسي و الإداري الجذري والأصيل. هذا ما دفع بأحد الباحثين إلى إرجاع مسؤولية تخلف الأمة الإسلامية إلى إستبداد و فساد المؤسسة العسكرية لقوله: " أنه مسؤول عن تبديد موارد الأمة على صراعات و حروب داخلية و أهلية زادت الأمة الإسلامية تفككا و تطاحنا ، وبالرغم من الميزانية المخصصة للجيش، فقد فشل في ضمان أمن المواطن و حمايته ... كما أن الجيش مسؤول من ناحية أخرى عن تخلف التنمية السياسية ، فهو المسؤول عن تدمير تجارب التعددية السياسية، وهو المسؤول عن تدمير مؤسسات المجتمع المدني، و تدمير الأحزاب السياسية وإتحادات الطلاب" (١).

وبناء على ما سبق ، فإن السياق الذي طرحت فيه مسألة التنمية السياسية و إصلاح بيروقراطية الإدارة من قبل النظام السياسي ، يجعلنا نتعامل مع هذه المسألة بنوع من التحفظ بشأن هذا الطرح السياسي الجديد. أي بمعنى آخر كيف يمكن لنظام ما أن يتنازل عن إحتكاره للسلطة في غياب معارضة سياسية ، يعمل هو على خلقها ؟ فكيف يمكن أن تتخلى النخبة القيادية الثورية و البيروقراطية الإدارية والقيادة العسكرية عن إحتكارها للسلطة بشكل ذاتي و تعمل على خلق معارضة سياسية لها؟

إن هذا الإحتكار الثلاثي للحكم هو الذي تسبب في تعثر عملية التنمية السياسية وإصلاح بيروقراطية الإدارة وفي تهميش بقية الشرائح الإجتماعية و في تغييب دورها، وبالتالي في عدم بلورة مجتمع مدني حقيقي يمكن أن يساهم بنضاله السياسي والثقافي في طرح الفكرة التنموية بمفهوم أسلوب حضاري، أي يتبنى التنمية السياسية كخيار لعملية البناء والتجديد للدولة والمجتمع.

١ . محمد عليمات، " لماذا نحن متخلفون ؟ "، مجلة المجتمع الحديثة، العدد ١٢٥٧، جويلية